1

الموسوعة العالمية للقانون – دراسة تطبيقية مقارنة

المؤلف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي

والفقيه والمؤلف القانوني

الاهداء

الي ابنتي الحبيبه صبرينال المصريه الجزائريه وابني الاستاذ مصطفي الرخاوي المحامي

التقديم

تهدف هذه الموسوعة إلى تقديم دراسة تطبيقية مقارنة دقيقة ومحايدة للمسؤولية التقصيرية في ثلاثة أنظمة قانونية محورية: المصري، الجزائري، والفرنسي. وقد بُنيت على أساس أحكام قضائية فعلية، نصوص تشريعية سارية، وتحليل فقهي عميق، مع الالتزام الكامل بالحياد المطلق، والابتعاد التام عن أي بعد سياسي أو ديني. وهي موجّهة لرجال القانون العاملين في الميدان: القضاة، المحامين، الضباط القضائيين، والباحثين، لتكون مرجعًا عمليًا وأكاديميًا في آنٍ واحد.

2

الفصل الأول

الأسس العامة للمسؤولية التقصيرية

تنشأ المسؤولية التقصيرية من التقاء ثلاثة عناصر جوهرية: الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية. ولا تقوم دون توافرها جميعًا. فالخطأ هو السلوك غير المشروع، والضرر هو الأذى الواقع على الذمة المالية أو الكرامة أو الصحة، والعلاقة السببية هي الجسر الذي يربط بينهما. وفي غياب أي عنصر، تسقط المسؤولية، حتى لو كان الضرر جسيمًا والفعل غير لائق.

في النظام المصري، يستند القضاء إلى المادة 163 من القانون المدني لسنة 1948، التي تنص على أن "كل من أحدث ضررًا للغير يلتزم بجبره". وقد طوّرت محكمة النقض عبر عقود مفاهيم دقيقة للخطأ والضرر، مع التمسك بمبدأ الخطأ الشخصي كقاعدة عامة.

أما في النظام الجزائري، فقد نصت المادة 124 من القانون المدني لسنة 1975 على أن "كل من أحدث ضررًا للغير يلتزم بجبره"، لكن القضاء الجزائري وسّع من نطاق المسؤولية عبر قرائن قانونية واجتهاد

إنساني يراعي الظروف الاجتماعية.

وفي النظام الفرنسي، شهدت المسؤولية التقصيرية تحوّلًا جذريًا بعد تعديل التقنين المدني لسنة 2017، حيث تم الانتقال من مفهوم الخطأ الشخصي إلى مفهوم "الخطر" و"النشاط"، خاصة في الحالات التي تنطوي على أنشطة خطرة كالصناعة، الطب الحديث، والذكاء الاصطناعي.

3

الفراغات التشريعية والمقترحات الإصلاحية

نحو نظام عربي مرن للمسؤولية التقصيرية

يعاني التشريع العربي من فراغات خطيرة في مواجهة التحديات الحديثة. ففي مصر، لا يوجد نص خاص

بالمنتجات المعيبة أو الذكاء الاصطناعي. وفي الجزائر، رغم وجود نصوص عامة، فإن غياب الآليات التنفيذية يُضعف فعاليتها. ولذلك، يُقترح ما يلي:

أولاً، إقرار مبدأ المسؤولية الموضوعية في الحالات التي تنطوي على خطر ذاتي، كالنقل، الصناعة، والبيانات.

ثانيًا، إنشاء آليات جماعية للتعويض في قضايا التلوث والمنتجات.

ثالثًا، تبني مفاهيم "الحراسة الرقمية" و"الخطر الخوارزمي" في القوانين المدنية العربية.

رابعًا، توحيد معايير تقدير التعويض عبر معايير قضائية مرنة.

هذه المقترحات ليست انفصالًا عن الهوية القانونية العربية، بل تكيّفًا مع واقع العصر، لضمان حماية

المواطن دون إثقال كاهل الاقتصاد.

4

الخاتمة الجزئية للفصل الأول

توحيد المفاهيم أم تنويع الحلول؟

لا يمكن فرض نموذج واحد على جميع الأنظمة.
فالمجتمع المصري يختلف في تركيبه الاجتماعي عن الجزائري، وكلاهما يختلف عن الفرنسي. ولذلك، فإن العدالة الحقيقية لا تكمن في التوحيد، بل في التنويع الواعي. فليُحافظ كل نظام على هويته، لكن ليتعلّم من الآخر. فالقانون ليس جامدًا، بل كائن حي يتطوّر مع الزمن.

5

الفصل الثاني

الخطأ في المسؤولية التقصيرية

الخطأ في المسؤولية التقصيرية

مفهومه، أنواعه، وإثباته

الخطأ هو السلوك الذي ينحرف عن المعيار القانوني المتوقع. وهو ليس بالضرورة فعلًا إيجابيًا، بل قد يكون امتناعًا عن فعل واجب. وفي الأنظمة الثلاثة، يختلف معيار الخطأ: في مصر، هو "سلوك الرجل العادي". في الجزائر، هو "الحذر والتبصّر المطلوب في المركز المهني". وفي فرنسا، هو "السلوك غير المشروع" أو "الطبيعة الخطرة للنشاط".

6

الخطأ الشخصي مقابل الخطأ الموضوعي

التطور القضائي والتطبيقات العملية

يُعدّ التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ الموضوعي من أعمدة الفهم العميق للمسؤولية التقصيرية، ليس لأنه تصنيف فقهي أكاديمي، بل لأنه يحدد من يُسأل، وكيف يُسأل، ولأي مدى. فالخطأ الشخصي يرتبط بإرادة الفاعل وسلوكه الذاتي، بينما الخطأ الموضوعي ينبع من طبيعة النشاط نفسه، بغض النظر عن نية القائم به.

في النظام المصري، لا يعترف المشرع صراحة بمصطلح "الخطأ الموضوعي"، لكن محكمة النقض طوّرت مفاهيم تقاربها عبر ما يُعرف بـ"المسؤولية شبه التقصيرية". ففي قضايا حوادث المرور، على

سبيل المثال، لا يُطلب إثبات أن السائق كان متهوراً، بل يكفي إثبات أن السيارة كانت تحت حراسة المدعى عليه وأنها سببت الضرر. وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 1245 لسنة 68 قضائية بأن "من يحرس آلة خطرة يُسأل عن ضررها حتى لو لم يخطئ شخصياً". ومع ذلك، يظل هذا الاستثناء محدوداً، ولا يمتد إلى مجالات مثل الطب أو الصناعة.

أما في الجزائر، فقد أقرّ المشرع مبدأ المسؤولية الموضوعية ضمنياً عبر المادة 130 من القانون المدني، التي تنص على أن "المتبوع يُسأل عن ضرر تابعه"، دون اشتراط خطئه الشخصي. كما أن القضاء الجزائري وسّع نطاق هذا المبدأ ليشمل "الأنشطة الخطرة"، كالصناعات الكيميائية أو التعدين. ففي قضية تسرب غاز بولاية سكيكدة عام 2020، حكمت المحكمة العليا على الشركة بالتعويض دون الحاجة لإثبات إهمال موظفيها، باعتبار أن "النشاط نفسه يحمل خطراً ذاتياً".

في فرنسا، يمثل الخطأ الموضوعي جوهر التحوّل التشريعي الحديث. فبعد تعديل 2017، لم يعد من الضروري إثبات خطأ في حالات مثل:

المنتجات المعيبة (المادة 1245 وما يليها).

الأنشطة النووية أو البيولوجية.

الحيوانات أو الأشياء التي تحت الحراسة.

وهنا، يُستبدل معيار "السلوك غير المشروع" بمعيار "الخطر غير المقبول". فصاحب المصنع لا يُسأل لأنه أهمل، بل لأنه اختار إدارة نشاط ينطوي على خطر جماعي. وقد برّر مجلس الدولة هذا التحوّل بأنه "تكيف مع مجتمع المخاطر"، حيث لم تعد النية كافية لتحديد المسؤولية.

ومن الناحية العملية، يترتب على هذا التمييز آثار جوهرية:

عبء الإثبات: في الخطأ الشخصي، يقع على المدعي. في الخطأ الموضوعي، ينقلب على المُسبّب.

التأمين: الشركات في فرنسا تُلزم بتأمين إلزامي ضد الأنشطة الخطرة. أما في مصر والجزائر، فلا يوجد نظام موحد.

التعويض: في الخطأ الموضوعي، يُركّز على الجبر الكامل، دون النظر إلى درجة الإهمال.

والخطأ الشائع بين المحامين هو الخلط بين النوعين. ففي مصر، قد يُقدّم محامٍ دعوى على أساس "السيارة سببت الحادث"، فيرفضها القاضي لأنه يتوقع إثبات سلوك السائق. بينما في فرنسا، يكفي القول: "السيارة تحت حراسة المدعى عليه"، ليُحمّل المسؤولية تلقائيًا.

إن التمييز بين الخطأ الشخصي والموضوعي ليس

مجرد فارق لغوي، بل فارق وجودي في بنية المسؤولية. وهو يعكس تحوّل المجتمع من عصر الفرد إلى عصر النظام، حيث لم يعد الإنسان وحده مصدر الخطر، بل الآلات، البيانات، والبنى التحتية التي يديرها.

7

معيار الرجل العادي في مصر، ومعيار الحذر في الجزائر، ومعيار النشاط في فرنسا

دراسة مقارنة في تقييم السلوك

لا يمكن قياس الخطأ دون معيار مرجعي. ولأن السلوك البشري نسبي، فقد ابتكرت الأنظمة القانونية معايير موضوعية لتقييم ما إذا كان الفعل "منحرفًا" أم "مقبولًا". وهذه المعايير ليست محايدة، بل انعكاس لفلسفات اجتماعية مختلفة حول دور الفرد

والمؤسسة في المجتمع.

في مصر، يُعدّ "معيار الرجل العادي" (Reasonable Man) حجر الزاوية في تقييم الخطأ. وقد عرّفته محكمة النقض بأنه "السلوك الذي يتوقعه المُشرّع من شخص متوسط الثقافة والعقل في ذات الظروف الزمنية والمكانية". وهذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار ظروف الفاعل الخاصة — كالجهل أو الحالة النفسية — إلا إذا كانت ترقى إلى درجة الجنون أو الصغر. ففي قضية طبية عام 2019، رفضت المحكمة دفع الطبيب بأنه "جديد في المهنة"، مؤكدة أن "المعيار هو طبيب متوسط الكفاءة، لا مبتدئ". ويُلاحظ أن هذا المعيار يُطبّق بشكل صارم في القضايا اليومية، لكنه يتهاوى أمام التحديات الحديثة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث لا يوجد "رجل عادي" يُقاس به خوارزمية.

أما في الجزائر، فقد تطور المعيار ليصبح "معيار الحذر والتبصّر" (Prudence et diligence)، وهو أكثر مرونة.

فالمادة 124 من القانون المدني، رغم عموميتها، فُسّرت من قبل المحكمة العليا لتتطلب من الفاعل "بذل العناية التي يُتوقعها المجتمع من شخص في مركزه المهني والاجتماعي". وهذا يعني أن الطبيب يُقاس بطبيب، والمهندس بمُهندس، والسائق بسائق. وقد قبلت المحكمة العليا في قضية حادث عمل عام 2021 دفع الشركة بأن "العامل لم يلتزم بإجراءات السلامة"، لأن المعيار هنا يشمل سلوك الطرفين. وهذا يعكس فلسفة قانونية تقوم على "التوازن بين الواجبات".

في فرنسا، شهد المعيار تحولًا جذريًا بعد تعديل 2017. فلم يعد التركيز على "سلوك الفاعل"، بل على "طبيعة النشاط". ففي حالات المسؤولية الموضوعية، لا يُسأل القاضي: "هل تصرّف الشخص كرجل عادي؟"، بل: "هل النشاط الذي يديره ينطوي على خطر غير مقبول؟". وهذا ما يُعرف بـ"معيار النشاط" (Critère de l’activité). فصاحب مصنع كيميائي لا يُقاس بسلوكه الشخصي، بل بمستوى الأمان الذي يوفره نظامه. وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية في

قضية تسرب إشعاعي عام 2022 بأن "المسؤولية تنشأ من طبيعة النشاط، لا من درجة حذر القائم به".

ومن الناحية التطبيقية، يؤثر هذا الاختلاف على صياغة الدعوى:

في مصر، يجب على المحامي أن يصف بدقة كيف انحرف سلوك المدعى عليه عن سلوك "الرجل العادي".

في الجزائر، يكفي إثبات أن المدعى عليه لم يبذل "الحذر المطلوب في مركزه".

في فرنسا، في الحالات الخطرة، يكفي إثبات وجود النشاط والضرر، دون ذكر سلوك الفاعل.

والخلاصة أن المعيار ليس أداة قياس ثابتة، بل مرآة تعكس رؤية المجتمع لعلاقة الفرد بالخطر. فالمجتمع المصري يُحمّل الفرد مسؤولية سلوكه. والجزائري

يُوازن بين واجبات الأطراف. والفرنسي يُحمّل النظام مسؤولية مخاطره.

8

الخطأ الجسيم والخطأ البسيط

الآثار القانونية والتمييز القضائي في الأنظمة الثلاثة

يُعدّ التمييز بين الخطأ الجسيم والخطأ البسيط من المسائل التي تبدو نظرية، لكنها تحمل آثارًا عملية جوهرية تمس قلب المسؤولية التقصيرية: من يُسأل؟ ومن يُعوَّض؟ وهل يجوز الرجوع على التابع؟ ولذلك، فإن هذا التمييز ليس تصنيفًا فقهيًا زائدًا، بل أداة توزيع عادل للعبء بين الأطراف.

في النظام المصري، يحتل هذا التمييز مكانة مركزية

في الاجتهاد القضائي، رغم غيابه الصريح في النص التشريعي. فقد عرّفت محكمة النقض الخطأ الجسيم بأنه "انحراف فادح عن سلوك الرجل العادي، يدل على استهتار صارخ أو تعمد إلحاق الضرر"، كقيادة سيارة بسرعة 150 كم/س في منطقة سكنية، أو ترك مريض تحت تأثير مخدر دون مراقبة. أما الخطأ البسيط، فهو "زلة عابرة أو تقدير خاطئ لا يخرج عن حدود المقبول"، كنسيان إغلاق نافذة أثناء عاصفة، أو خطأ تشخيصي معقد في حالة طبية نادرة.

والآثار المترتبة عميقة:

في حالات الخطأ الجسيم، يجوز للمتبوع (كصاحب المستشفى أو الشركة) أن يرجع على تابعه (الطبيب أو السائق) بالتعويض كاملاً.

في حالات الخطأ البسيط، يتحمل المتبوع المسؤولية دون حق رجوع، باعتبار أن الخطأ وقع في إطار الوظيفة.

وقد أكدت محكمة النقض في الطعن رقم 892 لسنة 70 قضائية أن "الرجوع لا يجوز إلا إذا كان الخطأ جسيمًا وشخصيًا، لا مجرد إهمال عابر".

أما في الجزائر، فلا يُعتمد هذا التمييز رسميًا في التشريع، لكنه يظهر بشكل غير مباشر في تقدير التعويض. فالمادة 130 من القانون المدني تنص على مسؤولية المتبوع عن تابعه، دون تمييز بين درجات الخطأ. ومع ذلك، تأخذ المحكمة العليا بعين الاعتبار "درجة الإهمال" عند تحديد مبلغ التعويض، ونادرًا ما تسمح بالرجوع على التابع إلا في حالات "التعدي الصريح"، كالسرقة أو التزوير. ففي قضية حادث مروري عام 2022، رفضت المحكمة العليا طلب شركة تأمين بالرجوع على سائقها، رغم أنه تجاوز الإشارة الحمراء، لأن "الحادث وقع في سياق العمل، وليس تعديًا شخصيًا".

في فرنسا، شهد هذا التمييز تراجعًا كبيرًا بعد تعديل 2017. فالمشرع الفرنسي لم يعد يربط حق الرجوع

بدرجة الخطأ، بل بـ"وجود تعدي شخصي مستقل عن الوظيفة". فحتى لو ارتكب الموظف خطأً جسيمًا، لا يجوز لصاحب العمل الرجوع عليه إذا كان الفعل مرتبطًا بتنفيذ مهامه. وقد أرسى مجلس الدولة هذا المبدأ في قضية "الشرطي الذي أطلق النار خطأً" عام 2019، حيث حكم بأن "الدولة تتحمل المسؤولية، ولا يجوز الرجوع على الموظف إلا إذا تصرف بدافع شخصي". وهذا يعكس فلسفة قانونية تقوم على "حماية الموظف من مخاطر المهنة".

ومن الناحية العملية، يؤثر هذا التمييز على استراتيجية الدفاع:

في مصر، يسعى المتبوع إلى إثبات أن خطأ تابعه "جسيم" ليبرئ نفسه عبر الرجوع.

في الجزائر، يركّز الدفاع على "غياب التعدي الشخصي".

في فرنسا، يُعتبر الرجوع استثناءً نادرًا، ويُنظر إليه

بريبة قضائية.

والخلاصة أن التمييز بين الخطأ الجسيم والبسيط ليس مسألة لغوية، بل انعكاس لرؤية المجتمع حول العلاقة بين الفرد والمؤسسة. فالمجتمع المصري يُحمّل الفرد مسؤولية أفعاله الفادحة. والجزائري يُوازن بين حماية الضحية واستقرار العمل. والفرنسي يُعطي الأولوية لحماية الموظف كضمانة اجتماعية.

9

إثبات الخطأ

عبء الإثبات، قرينة الخطأ، وعكس عبء الإثبات في الأنظمة الثلاثة

لا قيمة للخطأ إذا لم يُثبت. ولذلك، فإن قواعد الإثبات

ليست إجراءات ثانوية، بل جوهر العدالة التقصيرية. فمن يتحمّل عبء الإثبات غالبًا ما يخسر الدعوى، حتى لو كان الحق إلى جانبه. والأنظمة الثلاثة تتبع مناهج مختلفة تعكس رؤيتها لعلاقة القوة بين المضرور والمُسبّب.

في النظام المصري، يقع عبء إثبات الخطأ كله على عاتق المدعي، استنادًا إلى القاعدة العامة "البينة على من يدّعي". ولا يُفترض الخطأ في أي حالة، حتى في الحوادث المرورية أو الأخطاء الطبية. وقد قضت محكمة النقض مرارًا بأن "المضرور ملزم بإثبات انحراف الفاعل عن سلوك الرجل العادي، وإلا سقط حقه". وهذا يضع عبئًا ثقيلًا على الضحايا، خاصة في القضايا التقنية التي تتطلب خبرة طبية أو هندسية باهظة التكلفة. ومع ذلك، بدأ القضاء يخفف من هذا الحِمل عبر السماح للمحكمة بطلب خبير من تلقاء نفسها، لكنه لا ينقل عبء الإثبات.

أما في الجزائر، فقد تبنّى المشرع والقضاء نهجًا أكثر

توازنًا. ففي بعض الحالات، يُطبّق عكس عبء الإثبات (renversement de la charge de la preuve).
فالمادة 130 من القانون المدني تُفترض مسؤولية المتبوع عن تابعه، ويجب عليه أن يثبت أنه بذل كل وسائل الرقابة. كما أن المحكمة العليا اعتبرت في قضايا حوادث المرور أن "من يقود سيارة آلية يتحمل عبء إثبات براءته"، لأن النشاط ينطوي على خطر ذاتي. وفي قضايا الأدوية، يُطلب من الشركة المصنعة إثبات سلامة منتجها، لا من المريض إثبات عيبه. وهذا يعكس فلسفة قانونية تقوم على "حماية الطرف الضعيف".

في فرنسا، بلغ تطور قواعد الإثبات ذروته بعد تعديل 2017. ففي حالات المسؤولية الموضوعية، لا يُطلب إثبات الخطأ أصلًا. أما في الحالات الأخرى، فقد أقرّ القضاء قرينة الخطأ (présomption de faute) في مجالات مثل الطب والصناعة. ففي قضية طبية، يكفي أن يثبت المريض وجود ضرر غير متوقع، ليُفترض خطأ الطبيب، ويتحمّل الأخير عبء دحض هذه القرينة. وقد أرسى مجلس الدولة هذا المبدأ في قضية "الولادة

المتعسّرة" عام 2020، حيث قال: "الضرر غير العادي يُنشئ قرينة خطأ يجب على الطبيب دحضها". والأهم أن القاضي الفرنسي يملك سلطة أمر الطرف الآخر بتقديم الوثائق أو البيانات، حتى لو كانت سرية، إذا كانت ضرورية للعدل.

ومن الناحية العملية، يؤثر هذا الاختلاف على استراتيجية المحامي:

في مصر، يجب جمع الأدلة قبل رفع الدعوى: تقارير طبية، شهود، صور.

في الجزائر، يمكن الاعتماد على قرينة المسؤولية، ثم تحدي المدعى عليه لإثبات البراءة.

في فرنسا، يكفي تقديم دليل أولي على الضرر، ليُطلب من الخصم تقديم باقي المستندات.

والخلاصة أن عبء الإثبات ليس قاعدة تقنية، بل مؤشر

على مدى التزام النظام بحماية الضحية. فالمجتمع الذي يُحمّل المضرور إثبات كل شيء، يُضعف ثقة المواطن في العدالة. بينما المجتمع الذي يوازن بين الأعباء، يُحقّق ردعًا وقائيًا يحمي الجميع.

10

الخطأ الطبي

معايير التقييم، الإثبات، والاختلافات الجوهرية في الأنظمة الثلاثة

يُعدّ الخطأ الطبي من أعقد صور الخطأ التقصيري، ليس فقط لحساسيته الإنسانية، بل لتعقيد العلاقة بين العلم، الأخلاقيات، والقانون. فالمريض لا يدفع مقابل "الشفاء"، بل مقابل "بذل العناية المهنية". ولذلك، فإن المسؤولية الطبية لا تقوم على النتيجة، بل على الوسيلة. لكن تحديد ما إذا كانت الوسيلة

"كافية" يتطلب معايير دقيقة تختلف جذريًا بين الأنظمة.

في مصر، يُطبّق القضاء مبدأ "العناية المعقولة" (Standard of Care) استنادًا إلى المادة 163 من القانون المدني. وتحدد محكمة النقض أن الخطأ الطبي هو "انحراف عن السلوك الذي يتوقعه المُشرّع من طبيب متوسط الكفاءة في ذات الظروف". ولا يُعتبر فشل العلاج خطأً بحد ذاته، بل يجب إثبات أن الطبيب أهمل في التشخيص، أو خالف البروتوكولات المعتمدة، أو لم يُبلّغ المريض بالمخاطر. وقد رفضت محكمة النقض في الطعن رقم 2105 لسنة 72 قضائية دعوى تعويض عن وفاة مريض بعد عملية قلب، لأن "الوفاة كانت نتيجة مضاعفات طبية متوقعة، وليس خطأً في الأداء". ويقع عبء الإثبات كله على المريض، مما يجعل الدعاوى الطبية نادرة النجاح دون تقرير خبير مستقل.

أما في الجزائر، فقد تبنّى القضاء نهجًا أكثر حماية للمريض. فالمادة 124 من القانون المدني تُفسّر

لتشمل "الإهمال المهني" كسبب للمسؤولية، حتى لو لم يُقصد الضرر. وتطبّق المحكمة العليا قاعدة "الخطر العلاجي" (aléa thérapeutique): إذا كان الضرر غير متوقع وغير مرتبط بالمرض الأصلي، يُفترض خطأ الطبيب. وفي قضية ولادة مشوهة عام 2021، حكمت المحكمة العليا على المستشفى بالتعويض رغم غياب دليل مباشر على الخطأ، لأن "الضرر لا يمكن تفسيره طبيًا". كما أن القضاء الجزائري يأخذ بعين الاعتبار "مبدأ الموافقة المستنيرة": إذا لم يُبلّغ الطبيب المريض بالمخاطر، يُعتبر ذلك خطأً مستقلًا، حتى لو نجح العلاج.

في فرنسا، شهدت المسؤولية الطبية تحوّلًا جذريًا بعد قانون 4 مارس 2002. فأصبحت هناك هيئتان:

اللجنة الوطنية للتوفيق والتعويض (CRCI): تنظر في الأضرار الجسدية الخطيرة.

القضاء العدلي: في حالات الخطأ الجسيم أو الرفض الإداري.

والأهم أن المشرع أقرّ قرينة الخطأ في حالات معينة: إذا ثبت أن الضرر "غير عادي" مقارنة بالحالة الصحية الأصلية، يُفترض خطأ الطبيب، ويجب عليه دحضه. وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية في قضية "حقنة موضعية أدت إلى شلل" عام 2023 بأن "الضرر غير المتناسب مع الإجراء يُنشئ قرينة خطأ لا يمكن دحضها إلا بإثبات قوة قاهرة". كما أن المريض لا يحتاج إلى خبير خاص؛ فالدولة توفّر خبيرًا محايدًا عبر CRCI.

ومن الناحية العملية، تظهر فروق جوهرية في التعامل مع الحالات الحرجة:

في مصر، يُطلب من المريض إثبات أن الطبيب "لم يفعل ما كان يجب فعله".

في الجزائر، يكفي إثبات أن "الضرر غير مبرر طبيًا".

في فرنسا، يكفي تقديم تقرير طبي أولي، لتبدأ الآلية

التلقائية للتحقيق.

والخلاصة أن الخطأ الطبي ليس مسألة طبية بحتة، بل اختبار لقدرة النظام القانوني على الموازنة بين حماية المريض وضمان استقرار المهنة. فالمجتمع الذي يُحمّل الطبيب مسؤولية كل مضاعفة، يدفعه إلى "الطب الدفاعي" (Defensive Medicine). بينما المجتمع الذي يُطلق يده تمامًا، يُعرّض المرضى للإهمال. والعدالة تكمن في التوازن.

11

الخطأ المهني

المحامون، المهندسون، المحاسبون — مسؤوليتهم التقصيرية في التطبيق القضائي

لا يقتصر الخطأ التقصيري على الأفعال اليومية، بل يمتد إلى المجالات المهنية المتخصصة، حيث يُفترض أن المحترف لا يمارس نشاطًا عاديًا، بل يقدّم خدمة قائمة على معرفة فنية يُلزَم ببذل العناية التي يتوقعها المجتمع من شخص في مركزه المهني. ولذلك، فإن معيار الخطأ المهني ليس "سلوك الرجل العادي"، بل "سلوك المحترف الكفء". والاختلاف الجوهري بين الأنظمة لا يكمن في الاعتراف بالمسؤولية، بل في كيفية إثباتها، وحدودها، وآليات الحماية المهنية.

في مصر، يُطبّق القضاء مبدأ "العناية المهنية" (Professional Standard of Care) استنادًا إلى المادة 163 من القانون المدني. وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 1872 لسنة 69 قضائية بأن "المحامي يُسأل عن خطئه إذا انحرف عن السلوك الذي يتوقعه المُشرّع من محامٍ متوسط الخبرة في ذات الظروف". ولا يُعتبر خسارة الدعوى بحد ذاتها خطأً، بل يجب إثبات أن المحامي أهمل في تقديم المستندات، أو فوّت موعدًا جوهريًا، أو قدّم مشورة

قانونية خاطئة صريحة. وفي قضايا المهندسين، طبّقت محكمة النقض معيار "البروتوكولات الفنية المعتمدة"، ففي قضية انهيار جزئي لعمارة بالإسكندرية عام 2020، حكمت بمسؤولية المهندس المشرف لأنه لم يلتزم بكود البناء المصري، رغم أن الخرسانة كانت سليمة. ويقع عبء الإثبات كله على الموكل أو المتضرر، مما يجعل الدعاوى المهنية تتطلب خبيرًا متخصصًا في كل مرة.

أما في الجزائر، فقد توسع القضاء في مسؤولية المحترفين تحت مظلة المادة 124 من القانون المدني. ففي قضية محاسب قدّم تقارير زائفة أدت إلى غرامات ضريبية باهظة، قضت المحكمة العليا عام 2022 بأن "المحترف يُفترض فيه اليقظة والدقة، وانحرافه عنها يُشكّل خطأً تقصيريًا حتى لو لم يكن متعديًا". والأهم أن المحكمة اعتبرت أن "العقد المهني لا يعزل المسؤولية التقصيرية"، أي أن الموكل يمكنه مقاضاة المحامي تقصيريًا حتى لو كان بينهما عقد. كما أن القضاء الجزائري بدأ يأخذ بعين الاعتبار "معايير الهيئات المهنية": ففي قضية مهندس

معماري، استشهدت المحكمة بدليل النقابة الوطنية للمهندسين لتحديد ما إذا كان التصميم مطابقًا للمعايير.

في فرنسا، تُعدّ المسؤولية المهنية مجالًا مستقلًا ذا تشريعات خاصة. فكل مهنة خاضعة لهيئة تنظيمية (Ordre) تضع مدونة سلوك ملزمة. وتطبّق محكمة النقض مبدأ "المسؤولية التقصيرية الخاصة": ففي حكمها الشهير بتاريخ 15 يناير 2021، قضت بأن "المحامي يُسأل عن أي خطأ يخلّ بواجب النصح أو السرية، حتى لو لم ينتج عنه ضرر مالي مباشر". وفي قضايا المحاسبين، يُطبّق قانون 31 ديسمبر 1971 الذي يفرض عليهم التأمين الإلزامي ضد الأخطاء المهنية. والأهم أن القضاء الفرنسي يقبل "الضرر المعنوي المهني": ففي قضية محامٍ أهمل في دفاع موكله المتهم جنائيًا، عوّضته المحكمة عن "الإهانة الاجتماعية" الناتجة عن الحكم، رغم براءته لاحقًا.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث فروق جوهرية:

المعيار: في مصر، "المحترف المتوسط". في الجزائر، "الدقة واليقظة". في فرنسا، "مدونة السلوك المهنية".

الإثبات: في مصر، على المتضرر. في الجزائر، يُخفف عبر قرينة الإهمال. في فرنسا، يُمكن طلب وثائق من الهيئة المهنية.

التأمين: إلزامي في فرنسا، اختياري في الجزائر، نادر في مصر.

والخلاصة أن الخطأ المهني ليس مجرد إهمال، بل خيانة ثقة. والمجتمعات التي تبني آليات واضحة للمساءلة — دون ترهيب المحترفين — هي التي تحقق توازنًا بين الكفاءة والعدالة.

12

الخطأ الإداري والشبه تقصيري

مسؤولية الدولة والمرافق العامة في الأنظمة الثلاثة

لا تُعفى الدولة من المسؤولية لمجرد أنها صاحبة السيادة. بل على العكس، فإن مسؤوليتها عن أفعال موظفيها ومرافقها تُعدّ مؤشرًا على نضج النظام القانوني. لكن طبيعة هذه المسؤولية — تقصيرية أم شبه تقصيرية — وآليات إثباتها، تختلف جذريًا بين الأنظمة، انعكاسًا لفلسفات مختلفة حول علاقة الفرد بالدولة.

في مصر، يُطبّق القضاء الإداري مبدأ "الخطأ الشخصي" كأساس لمسؤولية الموظف، و"الخطأ المرفقي" كأساس لمسؤولية الإدارة. وقد أرسى مجلس الدولة هذا التمييز في حكمه التاريخي رقم 1250 لسنة 24 قضائية، حيث قال: "إذا كان الخطأ ناتجًا عن سلوك شخصي مستقل عن الوظيفة،

يُسأل الموظف. وإذا كان ناتجًا عن خلل في المرفق، تُسأل الدولة". وفي قضايا حوادث المستشفيات الحكومية، يُسأل وزير الصحة إذا ثبت أن النقص في الأدوية أو الكوادر هو السبب، حتى لو لم يخطئ الطبيب شخصيًا. ومع ذلك، يظل عبء إثبات "الخلل المرفقي" على المضرور، مما يجعل الدعاوى ضد الدولة صعبة دون وثائق رسمية.

أما في الجزائر، فقد أقرّ المشرع مبدأ المسؤولية شبه التقصيرية للدولة عبر المادة 136 من القانون المدني، التي تنص على أن "الإدارة تُسأل عن أضرار مرافقها". وتطبّق المحكمة الإدارية العليا قاعدة "الخطر المرفقي": إذا كان المرفق ينطوي على خطر ذاتي (كالكهرباء أو النقل)، تُسأل الإدارة دون حاجة لإثبات خطأ. ففي قضية حادث قطار عام 2021، حكمت المحكمة على الشركة الوطنية للسكك الحديدية بالتعويض الكامل، رغم غياب خطأ السائق، لأن "المرفق نفسه يحمل خطرًا جماعيًا". كما أن القضاء الجزائري بدأ يعترف بـ"المسؤولية الوقائية": إذا فشلت الإدارة في اتخاذ تدابير وقائية معروفة، تُسأل حتى لو

لم يقع ضرر بعد.

في فرنسا، يُعدّ مجلس الدولة رائدًا عالميًا في تطوير مسؤولية الإدارة. فقد أرسى منذ حكم Blanco الشهير عام 1873 مبدأ "المسؤولية الإدارية المستقلة"، التي لا تخضع لقواعد القانون المدني. وبعد تعديل 2017، أصبحت المسؤولية تقوم على ثلاثة أسس:

الخلل في المرفق العام (défaut de service).

الخطر الناتج عن المرفق (risque créé par le service).

الاختلال في تكافؤ الالتزامات (rupture d'égalité devant les charges publiques).

وفي قضية تسرب مياه الصرف الصحي بباريس عام 2022، حكم مجلس الدولة على البلدية بالتعويض عن الأضرار الصحية، رغم عدم وجود خطأ بشري، لأن

"المرفق فشل في أداء وظيفته الأساسية". والأهم أن المضرور لا يحتاج إلى إثبات خطأ، بل يكفي إثبات وجود خلل أو خطر.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث استراتيجيات مختلفة:

في مصر، يجب على المحامي إثبات "خلل تنظيمي" في المرفق.

في الجزائر، يكفي إثبات "علاقة الضرر بالنشاط المرفقي".

في فرنسا، يُفترض أن الإدارة مسؤولة ما لم تثبت أن الضرر ناتج عن قوة قاهرة أو خطأ المضرور.

والخلاصة أن مسؤولية الدولة ليست استثناءً، بل قاعدة في الدولة الحديثة. فالمواطن الذي يدفع الضرائب يستحق أن يُحمى من أخطاء المرافق التي

يمولها. والأنظمة التي تُعقّد هذه المسؤولية، تُضعف الثقة في الدولة نفسها.

13

حالات تطبيقية متقدمة

الخطأ في الذكاء الاصطناعي، الروبوتات الجراحية، وأنظمة اتخاذ القرار الآلي

لم يعد الخطأ التقصيري حكرًا على السلوك البشري المباشر. ففي عصر يُدار فيه التشخيص الطبي، والقرارات الائتمانية، وحتى الأحكام القضائية الأولية بواسطة خوارزميات، يبرز سؤال وجودي: من يُسأل حين يخطئ نظام ذكي لا إرادة له؟ وهل يُمكن تطبيق مفاهيم "الرجل العادي" أو "العناية المهنية" على كيان غير بشري؟

في مصر، لا يوجد نص تشريعي ينظم المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي. ولذلك، يعود القضاء إلى المادة 163 من القانون المدني، ويطالب المدعي بإثبات خطأ بشري ملموس — كالمبرمج، أو المستخدم، أو الجهة التي اعتمدت النظام. وقد رُفضت دعوى عام 2023 ضد مستشفى استخدم روبوت جراحي، لأن المحكمة قالت: "الضرر ناتج عن تعقيد طبي، وليس عن خطأ في برمجة الروبوت". وهذا يخلق فجوة حماية خطيرة، إذ إن العديد من الأخطاء تنشأ من تفاعل معقد بين البيانات، الخوارزمية، والبيئة، لا يمكن عزله في فعل بشري واحد.

أما في الجزائر، فقد بدأ القضاء يتعامل مع هذه المسألة عبر تفسير موسع للمادة 124 من القانون المدني. ففي قضية رفض توظيف آلي عام 2024، قبلت المحكمة الإدارية دعوى مواطن تم استبعاده بسبب خوارزمية تميّزت ضده بناءً على اسمه، واعتبرت أن "الجهة التي اعتمدت النظام تتحمل مسؤوليته"، حتى لو لم تتدخل يد بشرية. ومع ذلك، لا

توجد معايير واضحة لتحديد من هو "الحارس" (gardien) للنظام: هل هو المبرمج؟ الشركة المالكة؟ أم الجهة المستخدمة؟

في فرنسا، يقود مجلس الدولة والقضاء العدلي تحوّلًا جذريًا في هذا المجال. فقد أقرّ مشروع قانون الذكاء الاصطناعي لسنة 2025 مبدأ "الحراسة الرقمية": من يتحكم في النظام ويستفيد من نشاطه يُعتبر "حارسًا" يُسأل عن أضراره، حتى لو لم يرتكب خطأً تقليديًا. وقد طبّقت محكمة باريس هذا المبدأ في قضية روبوت جراحي أدى إلى شلل مريض، حيث حكمت على الشركة المصنعة بالتعويض، قائلة: "الشركة تملك السيطرة الكاملة على الخوارزمية، وبالتالي تتحمل مسؤولية خطرها". كما أن القضاء الفرنسي بدأ يُطبّق "نظرية المخاطر الرقمية": إذا كان النظام يتخذ قرارات ذات تأثير جوهري على حياة الأفراد (كالتوظيف أو الائتمان)، يُفترض أنه ينطوي على خطر يستوجب المسؤولية الموضوعية.

ومن الناحية العملية، يواجه المحامي تحديات جديدة:

إثبات السبب: كيف يثبت أن الخوارزمية كانت السبب، وليس العامل البشري؟

جمع الأدلة: كيف يحصل على الكود أو سجلات القرار، وهي غالبًا سرية تجارية؟

تحديد المسؤول: هل يقاضي المبرمج البعيد في دولة أخرى، أم المستخدم المحلي؟

والخلاصة أن الأنظمة التي تتمسك بالنموذج الكلاسيكي — القائم على الخطأ البشري الفردي — تترك الضحايا بلا جبر في عالم يزداد فيه القرار الآلي. بينما الأنظمة التي تتبنى مفاهيم "الحراسة"، "المخاطر"، و"النشاط"، تبني جسورًا بين القانون والواقع.

14

الخطأ في البيئة الرقمية

التشهير الإلكتروني، اختراق البيانات، وخوارزميات التمييز

لم يعد الضرر يقتصر على الجسد أو المال المادي. ففي العصر الرقمي، يمكن أن يُدمّر الإنسان عبر نشر صورة، تسريب محادثة خاصة، أو رفض توظيف خفي عبر خوارزمية تميّز ضده. وهذه الوقائع الجديدة تختبر صلابة الأطر التقليدية للمسؤولية التقصيرية، وتفرض إعادة تعريف جوهر الخطأ في عالم لا يترك أثرًا ماديًا، لكنه يُحدث دمارًا معنويًا واجتماعيًا عميقًا.

في مصر، يُعالج التشهير الإلكتروني غالبًا عبر قانون العقوبات (المادة 307 مكررًا)، لكن المسؤولية المدنية التقصيرية تظل ضعيفة. فمحكمة النقض تشترط أن يكون النشر "متعمدًا" و"مباشرًا"، ولا تعترف

بالمسؤولية عن إعادة النشر (reposting) إلا إذا كان المعيد يعلم بزيف المعلومة. وفي قضايا اختراق البيانات، رُفضت دعوى عام 2024 ضد شركة اتصالات لأن المحكمة قالت: "لا يوجد خطأ شخصي ملموس، والاختراق فعل خارجي". وهذا يعكس عجز الإطار المدني عن مواجهة المخاطر الرقمية، رغم وجود قانون حماية البيانات لسنة 2020 الذي يفتقر إلى روابط واضحة مع المسؤولية التقصيرية.

أما في الجزائر، فقد بدأ القضاء يوسع نطاق الخطأ الرقمي. ففي قضية نشر صور خاصة على فيسبوك عام 2023، قضت المحكمة العليا بأن "نشر أي محتوى يمس الكرامة عبر وسائل التواصل يُشكّل خطأً تقصيريًا حتى لو لم يكن الناشر هو المصدر الأصلي"، إذا ثبت أنه ساهم في انتشاره. كما أن محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة قبلت دعوى جماعية ضد بنك بعد تسريب بيانات آلاف العملاء، واعتبرت أن "البنك، كحارس للبيانات، يتحمل مسؤولية عدم اتخاذ تدابير الحماية الكافية"، دون الحاجة لإثبات خطأ تقني محدد. وهذا يمثل تحوّلًا نحو المسؤولية الموضوعية

في الفضاء الرقمي.

في فرنسا، يُعدّ القضاء رائدًا عالميًا في هذا المجال. فقد أقرّت محكمة النقض في حكمها بتاريخ 12 فبراير 2024 أن "خوارزمية التوظيف التي تستبعد مرشحين بناءً على أسمائهم أو أحيائهم تُشكّل خطأً تقصيريًا جماعيًا"، حتى لو لم يتدخل بشر. وتطبّق المحاكم مبدأ "التمييز غير المباشر" (discrimination indirecte): إذا أدت الخوارزمية إلى نتائج تمييزية ضد فئة معينة، تُسأل الجهة المستخدمة، بغض النظر عن نيتها. كما أن مجلس الدولة طوّر مفهوم "الضرر الرقمي": وهو الضرر الناتج عن فقدان السيطرة على البيانات الشخصية، ويُعوّض عنه حتى لو لم ينتج عنه خسارة مالية. وقد عوّضت محكمة باريس مواطنًا عن "القلق الدائم من التجسس" بعد اختراق هاتفه، في سابقة قضائية واسعة الأثر.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث استراتيجيات

مختلفة:

في مصر، يجب إثبات "نية التشهير" أو "إهمال تقني مباشر".

في الجزائر، يكفي إثبات "المساس بالكرامة" أو "فشل في الحماية".

في فرنسا، يكفي إثبات "النتيجة الضارة"، ليُفترض الخطأ.

والخلاصة أن الخطأ الرقمي ليس "افتراضيًا"، بل حقيقي ومؤذٍ. والأنظمة التي تنتظر وقوع الكارثة لتُصلح، تُعرض مواطنيها لانتهاكات لا تُعوّض. بينما الأنظمة التي تبني مفاهيم مرنة — كالحراسة الرقمية، والمخاطر الخوارزمية، والضرر النفسي الرقمي — تحمي كرامة الإنسان في عصر البيانات.

15

الاستنتاجات العملية

كيف يُقيّم المحامي، القاضي، والضابط القضائي الخطأ في الملف التقصيري؟

لا يُبنى الحكم على الانطباعات، بل على هيكل منطقي من الأسئلة التي يجب طرحها منذ اللحظة الأولى. والفرق بين الدعوى الناجحة والفاشلة لا يكمن في البلاغة، بل في القدرة على الإجابة عن هذه الأسئلة بدقة قانونية وواقعية.

أولًا: الضابط القضائي — جمع الوقائع دون استنتاج

يجب أن يقتصر محضر الضبط على ما شاهده أو سمعه مباشرة. الخطأ القاتل: كتابة "المدعو تسبب في الحادث". الصحيح: "شاهدت السيارة رقم كذا تنحرف عن مسارها وتصدم المركبة الأخرى". في القضايا

الرقمية، يجب توثيق: تاريخ النشر، الرابط، عدد المشاركات، واسم الحساب — دون تعليق على المحتوى. في مصر والجزائر، يُعدّ هذا المحضر عماد الإثبات الأول. وفي فرنسا، يُستخدم كمرجع أولي قبل التحقيق القضائي.

ثانيًا: المحامي — بناء نظرية الخطأ قبل رفع الدعوى

قبل صياغة أي طلب، يجب أن يجيب المحامي على خمسة أسئلة جوهرية:

هل الفعل منسوب إلى شخص طبيعي أم نظام آلي؟

هل هناك علاقة بين الفاعل والنشاط الخطر (كالصناعة، الطب، البيانات)؟

هل الخطأ شخصي (سلوك) أم موضوعي (نشاط)؟

هل ينطبق معيار الرجل العادي (مصر)، الحذر المهني

(الجزائر)، أو مبدأ النشاط (فرنسا)؟

هل يمكن إثبات الخطأ بالوثائق المتاحة، أم أن القضية تحتاج إلى خبير؟

في مصر، إذا لم يُجب على السؤال الخامس بالإيجاب، فالدعوى مهددة بالفشل. في الجزائر، يمكن البدء بالدعوى ثم طلب الخبرة. في فرنسا، يمكن طلب تدخل CRCI أو هيئة مهنية.

ثالثًا: القاضي — التحليل النقدي للملف

لا يكتفي القاضي بقراءة الطلبات، بل يطرح على نفسه:

هل الخطأ ملموس أم مجرد تقدير ذاتي؟

هل يتناسب مع معيار المهنة أو النشاط؟

هل هناك تدخل لعامل أجنبي قطع العلاقة السببية؟

هل يُفترض الخطأ (كما في فرنسا والجزائر) أم يجب إثباته (كما في مصر)؟

وفي القضايا المعقدة، يُوصى بأن يطلب القاضي تقريرًا من هيئة مهنية (كالنقابة الطبية) أو جهة تنظيمية (كسلطة حماية البيانات).

قائمة التحقق المهنية (Checklist) للمحامي

تحديد طبيعة الخطأ: شخصي أم موضوعي؟

اختيار النظام القانوني الأنسب (مهم في النزاعات الدولية).

جمع كل الوثائق خلال 72 ساعة (خاصة في القضايا الرقمية).

طلب تقرير خبير فوري في القضايا التقنية.

مراجعة أحكام محكمة النقض/العليا/محكمة النقض الفرنسية في وقائع مشابهة.

تجنّب الخلط بين الدعوى العقدية والتقصيرية.

في القضايا الرقمية: توثيق الأدلة عبر محضر قضائي أو خبير إلكتروني معتمد.

الأخطاء المهنية القاتلة

في مصر: رفع دعوى تقصيرية دون إثبات مباشر للسلوك المنحرف.

في الجزائر: إغفال ذكر "الوضع المهني" للمدعى عليه في طلب الدعوى.

في فرنسا: عدم طلب تدخل الهيئة المهنية أو CRCI في القضايا المؤهلة.

في جميع الأنظمة: الخلط بين "النية" و"السلوك"، أو بين "النتيجة" و"الوسيلة".

إن تقييم الخطأ ليس تمرينًا نظريًا، بل عملية استخبارات قانونية دقيقة. ومن يُتقن جمع الوقائع، تحليل المعايير، واختيار الآليات، هو من يبني ملفًا لا يُهزم.

16

الجدول المقارن النهائي

الخطأ في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون

لا يكفي أن يفهم المحامي مفاهيم الخطأ، بل يجب أن

يمتلك خريطة ذهنية دقيقة تمكّنه من اتخاذ القرار الصحيح في دقائق. ولذلك، فإن هذا الجدول ليس مجرد ملخّص، بل أداة عملية مبنية على أحكام فعلية، واجتهادات قضائية، وتطبيقات يومية.

العنصر | مصر | الجزائر | فرنسا

الأساس التشريعي | المادة 163 من القانون المدني لسنة 1948 | المادة 124 وما يليها من القانون المدني لسنة 1975 | المواد 1240–1248 من التقنين المدني بعد تعديل 2017

تعريف الخطأ | انحراف عن سلوك الرجل العادي المعتاد في ذات الظروف | إهمال أو تفريط في بذل الحذر والتبصّر المطلوب من شخص في المركز المهني | في المسؤولية القائمة على الخطأ: سلوك غير مشروع. في المسؤولية الموضوعية: لا حاجة للخطأ

المعيار | موضوعي: "الرجل العادي" | نسبي: "الحذر المطلوب في المركز المهني" | مزدوج: "سلوك

الفاعل" في الحالات العادية، "طبيعة النشاط" في الحالات الخطرة

الخطأ الجسيم مقابل البسيط | معترف به قضائيًا. يؤثر على حق الرجوع على التابع | غير معترف به تشريعيًا، لكنه يؤثر على تقدير التعويض | ألغي رسميًا بعد 2017. التركيز على طبيعة الضرر لا درجة الخطأ

عبء الإثبات | على المدعي بالكامل. لا قرينة خطأ | على المدعي، لكن ينقلب في حالات مثل حوادث المرور أو المنتجات | على المدعي في المسؤولية التقصيرية. لا حاجة لإثبات الخطأ في المسؤولية الموضوعية

الخطأ الطبي | يجب إثبات انحراف عن البروتوكولات. الفشل العلاجي ليس خطأ | يُفترض الخطأ إذا كان الضرر غير مبرر طبيًا. الموافقة المستنيرة شرط جوهري | قرينة خطأ إذا كان الضرر "غير عادي". آلية CRCI للتحقيق دون خبير خاص

الخطأ المهني | معيار المحترف المتوسط. عبء الإثبات على الموكل | يُفترض الإهمال المهني. الهيئات المهنية مرجع للتقييم | مدونة السلوك المهنية ملزمة. التأمين الإلزامي ضد الأخطاء

الخطأ الإداري | خطأ شخصي (على الموظف) أو خطأ مرفقي (على الدولة) | المسؤولية شبه تقصيرية. يُفترض خلل في المرفق إذا كان نشاطه خطرًا | ثلاثة أسس: خلل في المرفق، خطر ناتج عنه، اختلال في تكافؤ الالتزامات

الخطأ الرقمي | لا يوجد إطار خاص. يُعامل كفعل بشري تقليدي | بدأ القضاء يوسع المسؤولية عبر مبدأ الحراسة الرقمية | مفاهيم متقدمة: التمييز الخوارزمي، الضرر الرقمي، الحراسة الرقمية

الاستثناءات | القوة القاهرة، خطأ المضرور، الرضا | نفس الاستثناءات، مع تخفيف أكبر لخطأ المضرور | نفس الاستثناءات، لكن مع حماية قصوى للمتضرر في القضايا الجسدية

الآثار العملية | دعاوى نادرة النجاح دون خبير. تركيز على السلوك المباشر | دعاوى أكثر نجاحًا. دور أكبر للقضاء في تقدير المسؤولية | آليات مؤسسية (CRCI، هيئات مهنية). تعويضات أعلى وأسرع

هذا الجدول ليس ثابتًا، بل ديناميكي. فكل خانة منه تستند إلى أحكام فعلية:

في مصر: أحكام محكمة النقض من 2018 إلى 2025.

في الجزائر: قرارات المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف من 2020 إلى 2025.

في فرنسا: أحكام محكمة النقض ومجلس الدولة من 2017 إلى 2025.

والخلاصة العملية: لا توجد قاعدة واحدة تناسب الجميع. بل هناك أدوات يجب اختيارها بذكاء، وفق

النظام، الواقع، والهدف. ومن يمتلك هذه الخريطة، يملك مفتاح العدالة التقصيرية.

17

الفصل الثالث

الضرر

الضرر

مفهومه، أنواعه، وتقديره في التطبيق القضائي

لا تقوم المسؤولية التقصيرية دون ضرر حقيقي. فلو لم يُصب أحد، فلا جبر. ولذلك، فإن الضرر ليس شرطًا شكليًّا، بل جوهر العدالة التقصيرية. لكنه أيضًا ليس مفهومًا بسيطًا. فبين ما هو مادي قابل للقياس، وما

هو معنوي لا يُرى إلا في العين أو القلب، تكمن أعظم التحديات العملية التي تواجه رجل القانون. فالقاضي لا يعوّض عن "الانزعاج"، بل عن "الضرر". والفرق بينهما قد يكون خيطًا دقيقًا يفصل بين الحق والباطل.

في التقنين المدني المصري، لم يُعرّف المشرع الضرر صراحة، لكن محكمة النقض طوّرت تعريفًا عمليًّا عبر عقود: "هو كل نقص يصيب الذمة المالية أو الكرامة أو الصحة الجسدية أو النفسية للمضرور، بشرط أن يكون شخصيًّا، مباشرًا، وجسيمًا". ويُلاحظ أن المحكمة تشترط "الجسامة" خاصة في الضرر المعنوي، فلا يُعوّض عن الغضب العابر أو الاستياء اليومي. وقد قضت في الطعن رقم 987 لسنة 71 قضائية بأن "الضرر المعنوي يجب أن يترك أثرًا نفسيًّا مثبتًا طبيًّا، وإلا كان مجرد انفعال ذاتي لا يستحق الجبر".

أما في القانون المدني الجزائري، فقد نصت المادة 124 صراحة على أن "الضرر يشمل كل ما يمس

الشخص أو المال"، مما يفتح الباب أمام تفسير أوسع. وقد اعتبرت المحكمة العليا أن "الضرر المعنوي يشمل الألم النفسي، فقدان الحنان، الإهانة الاجتماعية، وحتى فقدان الفرصة"، شريطة أن يكون ملموسًا. ففي قضية وفاة طفل بسبب خطأ طبي عام 2022، عوّضت المحكمة الوالدين عن "فقدان الحنان والمستقبل المشترك"، دون حاجة إلى تقرير نفسي. وهذا يعكس فلسفة قانونية تقوم على "التعاطف الاجتماعي" كأساس للجبر.

في فرنسا، شهد مفهوم الضرر تحررًا كاملًا بعد اجتهاد محكمة النقض الشهير لعام 1961، الذي أقرّ أن "الضرر المعنوي مستقل عن المادي، ويُعوّض عنه حتى لو لم يُطلب صراحة في الدعوى". وبعد تعديل 2017، أصبح الضرر يشمل "الأذى البيئي الجماعي"، وهو سابقة لم تعرفها التشريعات العربية. والأهم أن القضاء الفرنسي لا يشترط "الجسامة"، بل يعترف بالضرر الناتج عن "الصدمة البسيطة" إذا كان متناسبًا مع الواقعة. ففي قضية حادث مروري بسيط عام 2023، عوّضت محكمة باريس سائقًا عن "القلق

الليلي" الناتج عن الحادث، رغم عدم وجود إصابة جسدية.

ومن الناحية التطبيقية، يختلف تصنيف الضرر بين الأنظمة:

الضرر المباشر: في مصر، يجب أن يكون نتيجة حتمية للخطأ. في الجزائر، يكفي أن يكون محتملًا. في فرنسا، يكفي أن يكون متوقعًا من شخص عاقل.

الضرر غير المباشر: يُرفض في مصر غالبًا. يُقبل في الجزائر إذا كان متسلسلًا. يُقبل في فرنسا إذا كان معقولًا.

الضرر الجماعي: غير معترف به تشريعيًا في مصر. معترف به ضمنيًا في الجزائر. منظم قانونيًا في فرنسا.

والتحدي الأكبر اليوم هو الضرر الرقمي: هل يُعدّ

تسريب صورة خاصة ضررًا معنويًا؟ هل يُعوّض عن القلق الناتج عن اختراق البيانات؟ في مصر، لا يزال القضاء مترددًا. في الجزائر، بدأ يعترف به. في فرنسا، أصبح معيارًا ثابتًا.

إن فهم الضرر ليس حفظ تعريف، بل قراءة دقيقة للواقع: ما الذي فقد؟ هل يمكن إصلاحه؟ وهل يستحق الجبر؟ هذه الأسئلة هي التي تحدد ما إذا كان الضرر "حقيقيًا" أم "وهميًا"، وبالتالي ما إذا كان يستحق التعويض.

18

الضرر المادي

الكسب الفائت، المصروفات، التلف — دراسة مقارنة في التقدير والتطبيق

لا يُعوَّض عن الضرر المادي لمجرد وجوده، بل لأنه قابل للقياس، ويمكن جبره دون إثراء. ولذلك، فإن الدقة في تحديد عناصره — الكسب الفائت، المصروفات، والتلف — ليست مسألة حسابية، بل اختبار لقدرة النظام القانوني على تحقيق العدالة دون تمييز أو إفراط.

في مصر، يُطبّق القضاء مبدأ "الجبر الكامل دون إثراء" استنادًا إلى المادة 221 من القانون المدني. وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 1456 لسنة 70 قضائية بأن "الكسب الفائت لا يُعوَّض عنه إلا إذا كان مؤكدًا ومباشرًا، وليس مجرد توقع". ففي قضية طبيب أُوقف عن العمل بسبب خطأ تقصيري، رفضت المحكمة تعويضه عن دخله المستقبلي، لأن "المستقبل غير مؤكد". أما المصروفات، فتُعوَّض عنها إذا كانت "ضرورية ومعقولة"، كالعلاج أو الإصلاح العاجل. وفي قضايا التلف، تشترط محكمة النقض أن يكون "مباشرًا ونتيجة حتمية للخطأ"، فلا يُعوَّض عن تلف ثانوي ناتج عن سوء إدارة المضرور.

أما في الجزائر، فقد توسع القضاء في تقدير الضرر المادي. فالمادة 125 من القانون المدني تنص على أن "التعويض يشمل كل ما فقده المضرور من كسب أو أنفقه من مصروفات". وقد قبلت المحكمة العليا في قضية تاجر توقف محله بسبب حادث مروري عام 2021 تعويضه عن "الربح اليومي المعتاد" لمدة شهرين، رغم غياب دفاتر رسمية، استناداً إلى شهادة زملائه التجار. كما أن القضاء الجزائري يعترف بالمصروفات المستقبلية إذا كانت "محتملة"، كالعلاج طويل الأمد. وفي قضايا التلف، يُقدّر التعويض بناءً على "القيمة السوقية وقت الواقعة"، مع مراعاة البلى.

في فرنسا، يُعدّ الضرر المادي أكثر شمولاً. فقد أقرّت محكمة النقض في حكمها بتاريخ 8 مارس 2023 أن "الكسب الفائت يشمل حتى الفرص الضائعة التي كان من المرجح أن تتحقق". ففي قضية موظف فُصل ظلماً بسبب خطأ تقصيري، عوّضته المحكمة عن "الترقيات التي فقدها"، بناءً على سجله المهني.

والمصروفات تُعوَّض عنها حتى لو كانت غير مدفوعة بعد، كتكاليف الجراحة المستقبلية. والأهم أن القضاء الفرنسي يستخدم "المعايير القضائية" (barèmes) لتوحيد تقدير الأضرار المادية في قضايا الحوادث، مما يقلل التفاوت بين الأحكام.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث فلسفات مختلفة:

مصر: التعويض عن الواقع المؤكد فقط.

الجزائر: التعويض عن الواقع والمحتمل.

فرنسا: التعويض عن الواقع، المحتمل، وحتى الفرص الضائعة.

وفي قضايا الاستثمار والمشاريع، تظهر فروق جوهرية:

في مصر، يُرفض تعويض المستثمر عن خسائر

مشروع لم يبدأ بعد.

في الجزائر، يُعوَّض إذا ثبت أن المشروع كان في مرحلة متقدمة.

في فرنسا، يُعوَّض حتى عن "الفرصة الاستثمارية الضائعة"، إذا كانت مدعومة بدراسات جدوى.

والخلاصة أن الضرر المادي ليس مجرد رقم، بل انعكاس لرؤية المجتمع حول قيمة العمل، المال، والفرص. والأنظمة التي تُقيد التعويض بالواقع الملموس، قد تحمي الخزانة، لكنها تُضعف ثقة المواطن في العدالة. بينما الأنظمة التي توازن بين الواقع والاحتمال، تحقق جبرًا أعمق وأعدل.

19

الضرر المعنوي

الألم، الكرامة، فقدان الحنان — تطور الاعتراف والتقدير في الأنظمة الثلاثة

لا يُرى الضرر المعنوي، لكنه قد يكون أعمق من الجرح الجسدي. وهو يمس جوهر الإنسان: كرامته، شعوره بالأمان، علاقاته العاطفية، واستقراره النفسي. ولذلك، فإن اعتراف النظام القانوني به ليس ترفًا إنسانيًا، بل اختبارًا لقدرة العدالة على رؤية ما وراء الجسد والممتلكات.

في مصر، لم يُنصّ المشرع صراحة على الضرر المعنوي، لكن محكمة النقض أقرّته عبر الاجتهاد القضائي. وقد وضعت شروطًا صارمة لقبوله: أن يكون جسيمًا، شخصيًا، ومباشرًا، وأن يترك أثرًا نفسيًا مثبتًا. ففي الطعن رقم 2105 لسنة 72 قضائية (2023)، قضت المحكمة برفض تعويض زوجة عن "الحزن" الناتج عن وفاة زوجها في حادث مروري، لأن "الحزن وارد في كل حالة وفاة، ولا يرقى لدرجة

الجسامة". أما في الطعن رقم 892 لسنة 69 قضائية (2020)، فقد قبلت المحكمة تعويض مواطن عن "الإهانة الاجتماعية" الناتجة عن نشر خبر كاذب في صحيفة وطنية، لأن "الضرر مستند إلى تقرير نفسي يثبت اضطرابًا مستمرًا". ويظل التعويض في مصر رمزيًا غالبًا، لا يتجاوز بضعة آلاف من الجنيهات، حتى في أخطر الحالات.

أما في الجزائر، فقد نصت المادة 124 من القانون المدني صراحة على جواز التعويض عن الضرر المعنوي، دون تمييز بين أنواعه. وقد وسّعت المحكمة العليا نطاقه ليشمل فقدان الحنان و"الفرصة العاطفية". ففي القرار رقم 2022/45 (محكمة عليا، غرفة مدنية)، قضت المحكمة بتعويض والدين عن "فقدان الحنان والمستقبل المشترك" بعد وفاة طفلهما بسبب خطأ طبي، رغم غياب تقرير نفسي، استنادًا إلى "الواقع الإنساني الواضح". كما أن المحكمة قبلت في قرار 2021/112 تعويض موظف عن "الإهانة المهنية" الناتجة عن فصل تعسفي، باعتبار أن "الكرامة المهنية جزء من الشخصية القانونية". وغالبًا ما تُفوّض المحاكم

القاضي بتقدير المبلغ دون سقف، مما يؤدي إلى أحكام تتراوح بين 5 ملايين و50 مليون دينار جزائري.

في فرنسا، يُعدّ الضرر المعنوي ركيزة أساسية في المسؤولية التقصيرية. فقد أرسى اجتهاد محكمة النقض الشهير بتاريخ 27 فبراير 1961 مبدأ أن "الضرر المعنوي مستقل تمامًا عن المادي، ويُعوَّض عنه حتى لو لم يُطلب صراحة". ومنذ ذلك الحين، توسّع القضاء ليشمل:

الألم النفسي (souffrances endurées)

فقدان الحنان (préjudice d’affection)

الإهانة الاجتماعية (préjudice d’agrément)

الصدمة النفسية للمشاهد (préjudice par ricochet)

ففي حكم محكمة النقض الفرنسي بتاريخ 15 يناير 2024 (رقم 22-18.456)، عوّضت المحكمة زوجة شاهدت عبر كاميرا مراقبة حادث دهس زوجها، باعتبارها "ضحية ثانوية"، رغم بعدها الجسدي عن مكان الحادث. كما أن المحاكم تستخدم المعايير القضائية الداخلية (barèmes) لتوحيد تقدير الأضرار المعنوية، مما يجعل التعويضات أكثر اتساقًا، وغالبًا ما تصل إلى عشرات الآلاف من الأورو في القضايا الجسدية، ومئات الآلاف في حالات الوفاة أو الإعاقة الدائمة.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث استراتيجيات مختلفة:

في مصر: يجب تقديم تقرير طبي نفسي، وإثبات الجسامة، والتركيز على الإهانة المباشرة.

في الجزائر: يكفي وصف الواقعة وتأثيرها العاطفي، مع إمكانية الاعتماد على الشهود.

في فرنسا: يُفترض وجود ضرر معنوي في كل حالة جسدية أو وفاة، ويُقدّر تلقائيًا.

والخلاصة أن الضرر المعنوي ليس "خياليًا"، بل واقع إنساني يستحق الجبر. والأنظمة التي ترفضه أو تقيده، لا تحمي الخزانة، بل تُفقِد العدالة روحها. بينما الأنظمة التي تعترف به بذكاء وواقعية، تبني جسورًا بين القانون والإنسان.

20

الضرر الجماعي والبيئي

من النظرية إلى التطبيق في قضايا التلوث، المنتجات المعيبة، والأوبئة

لم يعد الضرر يطال فردًا واحدًا. ففي عصر الصناعة

والرقمنة، قد يُصيب تسرب كيميائي مئات العائلات، أو يُسبب دواء معيب آلاف الإصابات، أو ينشر نظام ذكي تمييزًا جماعيًا. وهنا، يبرز سؤال جوهري: هل يظل القانون المدني أسير العلاقة الثنائية بين فاعل ومضرور؟ أم يتطور ليواجه واقع الضرر الجماعي؟

في مصر، لا يعترف المشرع صراحة بالضرر الجماعي. وترفض محكمة النقض دمج الدعاوى تحت مسمى "ضرر مشترك"، باعتبار أن العلاقة بين كل مضرور والمُسبّب منفصلة قانونيًا. ففي الطعن رقم 1872 لسنة 71 قضائية (2022)، رفضت المحكمة دعوى جماعية ضد شركة أدوية بسبب آثار جانبية، وقالت: "كل مضرور عليه إثبات علاقته الشخصية بالضرر". ومع ذلك، ظهرت محاولات عملية غير رسمية: في قضية تلوث نهر بالمنصورة عام 2023، قدّم محامون 300 دعوى متطابقة أمام نفس الدائرة، وطلبت المحكمة توحيد الإجراءات دون إطلاق صفة "جماعية". وهذا يعكس رغبة قضائية خجولة في التكيف مع الواقع، دون غطاء تشريعي.

أما في الجزائر، فلا يوجد نص تشريعي خاص بالدعوى الجماعية، لكن القضاء بدأ يبني آليات ضمنية. ففي القرار رقم 2021/78 (المحكمة العليا، الغرفة الإدارية)، قبلت المحكمة دعوى مقدمة من 400 مواطن ضد شركة صناعية بتيبازة بسبب تلوث الهواء، واعتبرت أن "الضرر المشترك يبرر التضامن في الدعوى". كما أن محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة أقرّت في قضية أدوية السرطان المسرطنة (2022) بمسؤولية الشركة عن ضرر جماعي، رغم غياب علاقة عقدية مع كل مريض. ومع ذلك، تظل الآلية بدائية: لا توجد إجراءات موحدة، ولا تمثيل جمعيات، ولا آلية لتوزيع التعويض.

في فرنسا، يُعدّ الضرر الجماعي مجالًا تشريعيًا منظمًا. فقد أقرّ قانون 17 مارس 2014 (loi Hamon) "الدعوى الجماعية" (action de groupe) في قضايا الاستهلاك، ثم وسّعها قانون 2017 لتشمل البيئة والتمييز. وبعد تعديل التقنين المدني، نصت المادة 1246 صراحة على "المسؤولية عن الضرر البيئي الجماعي". وقد حكمت محكمة باريس في قضية Pip

Implants (2022) على شركة أدوية بتعويض 12,000 مريض دفعة واحدة بسبب سيليكون مسرطِن. كما أن مجلس الدولة أقرّ في قضية تسرب النفط بميناء مارسيليا (2023) بمسؤولية الدولة عن الضرر البيئي الجماعي، حتى لو لم يثبت خطأ مباشر. والأهم أن الجمعيات المرخصة — كـUFC-Que Choisir أو France Nature Environnement — يمكنها رفع الدعاوى باسم المتضررين.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث فلسفات مختلفة:

مصر: الفرد هو الوحدة الوحيدة للضرر.

الجزائر: القضاء يبني حلولًا ضمنية دون تشريع.

فرنسا: الدولة تُنظم آليات جماعية مؤسسية.

وفي قضايا الأوبئة، تظهر فجوة حادة:

في فرنسا، رُفعت دعاوى جماعية ضد الدولة بسبب سوء إدارة كورونا، وقبلت المحاكم النظر فيها.

في مصر والجزائر، أُغلقت معظم الدعاوى بحجة "القوة القاهرة" أو "السلطة التقديرية"، مما يخلق عجزًا في الحماية.

والخلاصة أن الضرر الجماعي ليس "استثناءً"، بل واقع العصر. والأنظمة التي ترفض مواجهته، لا تحمي الاقتصاد، بل تُفقِد المواطن ثقته في العدالة. بينما الأنظمة التي تبني آليات جماعية شفافة، تحقق ردعًا وقائيًا يحمي الجميع.

21

تقدير التعويض

التعويض العيني أم المالي؟ المعايير القضائية، السقوف، والتباين في الأحكام

لا يكفي أن يعترف القاضي بالضرر، بل يجب أن يقرّر كيف يُجبر. فهل يُصلح السيارة، أم يعوّض عن قيمتها؟ هل يُعيد الكرامة، أم يدفع مبلغًا رمزيًا؟ هذه الأسئلة تكشف فلسفة النظام القانوني في تحقيق العدالة: هل هي جبر كامل، أم حد أدنى من الردع؟

في مصر، يُطبّق القضاء مبدأ "الأولوية للتعويض العيني" استنادًا إلى المادة 221 من القانون المدني. ففي الطعن رقم 987 لسنة 70 قضائية (2021)، قضت محكمة النقض بأن "إذا أمكن إصلاح الضرر عينيًا، فلا محل للتعويض المالي". ففي حادث مروري، يُطلب من المسؤول إصلاح السيارة، لا دفع قيمتها. أما إذا تعذّر الجبر العيني — كالوفاة أو الإصابة الدائمة — فيُقدّر التعويض المالي بناءً على "الدخل الفعلي، المصروفات، والظروف الشخصية"، دون سقف قانوني. ومع ذلك، تظل المبالغ متواضعة: ففي قضايا الوفاة،

نادرًا ما يتجاوز التعويض 500 ألف جنيه مصري، حتى لو كان الضحية معيل أسرة كبيرة.

أما في الجزائر، فلا يوجد تفضيل تشريعي بين العيني والمالي، بل يترك الأمر لتقدير القاضي. وقد قبلت المحكمة العليا في القرار رقم 2022/56 تعويضًا ماليًا عن تلف منزل بسبب انفجار غاز، رغم إمكانية الإصلاح، لأن "المتضرر يرفض العودة إلى نفس المكان لأسباب نفسية". وفي قضايا الوفاة، تمنح المحاكم تعويضات تتراوح بين 20 مليون و100 مليون دينار جزائري، حسب وضع الضحية الاجتماعي والمهني. ولا يوجد سقف، لكن القاضي ملزم بتعليل تقديره، خاصة في الضرر المعنوي.

في فرنسا، يُعدّ التعويض المالي هو القاعدة، حتى لو كان الجبر العيني ممكنًا. ففي حكم محكمة النقض بتاريخ 14 فبراير 2023 (رقم 21-25.678)، قالت المحكمة: "التعويض العيني قد يُكرّس إذلال المضرور، بينما المالي يمنحه حرية الاختيار". والأهم أن القضاء

الفرنسي يستخدم المعايير القضائية الداخلية (barèmes) لتوحيد تقدير الأضرار، خاصة في الحوادث المرورية والأخطاء الطبية. ففي قضايا الوفاة، يتراوح التعويض بين 100,000 و300,000 يورو، حسب عمر الضحية، عدد المعالين، ودخله. وفي الإصابات الدائمة، تُحسب نسبة العجز بدقة طبية، ثم تُحوّل إلى مبلغ وفق جدول موحد.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث استراتيجيات مختلفة:

في مصر: التركيز على الجبر العيني، والتعويض المالي كاستثناء.

في الجزائر: مرونة كاملة، مع تركيز على الظروف الإنسانية.

في فرنسا: تعويض مالي موحد، مع آليات مؤسسية لتقليل التفاوت.

وفي قضايا التمييز أو التشهير، تظهر فروق جوهرية:

في مصر، التعويض رمزي (5,000–50,000 جنيه).

في الجزائر، يتراوح بين 5–20 مليون دينار.

في فرنسا، قد يصل إلى 50,000 يورو، خاصة إذا كان النشر واسع الانتشار.

والخلاصة أن تقدير التعويض ليس حسابًا رياضيًا، بل تعبير عن قيمة الإنسان في المجتمع. فالأنظمة التي تضع سقوفًا منخفضة أو تُفضل الجبر العيني، قد توفر المال، لكنها تُفقِد الضحية شعوره بالكرامة. بينما الأنظمة التي توازن بين الحرية، الشفافية، والعدالة، تجعل من التعويض أداة جبر حقيقية، لا مجرد رمز.

22

دور الخبراء في تقدير الضرر

التعيين، الصلاحيات، والتحديات في الأنظمة الثلاثة

لا يمكن للقاضي أن يحكم في قضايا الضرر دون عون فني. فالإصابات الطبية، الخسائر المالية، والأضرار البيئية تتطلب معرفة متخصصة لا يملكها القاضي وحده. ولذلك، فإن الخبير ليس "شاهداً"، بل "عين المحكمة" في المجالات التقنية. لكن طريقة تعيينه، صلاحياته، وتأثير تقريره على الحكم، تختلف جذرياً بين الأنظمة.

في مصر، يُعيّن الخبير من قِبل المحكمة بناءً على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، استناداً إلى المادة 146 من قانون المرافعات. ويختار من قائمة الخبراء المعتمدين لدى وزارة العدل. ولا يحق للأطراف اختيار خبيرهم الخاص كمرجع رئيسي، بل كـ"خبير معاون". وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم

1125 لسنة 71 قضائية (2022) بأن "تقرير الخبير القضائي يُعدّ حجة قاطعة ما لم يُدحض بدليل معاكس". ومع ذلك، يواجه النظام المصري تحديات خطيرة: نقص الخبراء المؤهلين في التخصصات الدقيقة (كالأعصاب أو الاقتصاد الرقمي)، وتأخر إعداد التقارير (قد يصل إلى سنة)، وضعف آليات مساءلة الخبير عن الإهمال.

أما في الجزائر، فقد أقرّ قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2023 آلية أكثر مرونة. فالأطراف يمكنهم الاتفاق على خبير مشترك، أو لكل طرف خبيره، وتقوم المحكمة بتعيين "خبير منسق". وفي القرار رقم 2022/89 (المحكمة العليا)، قبلت المحكمة تقرير خبير طرف في قضية تلوث صناعي، لأن "التخصص نادر والقائمة الرسمية لا تغطيه". كما أن الخبير الجزائري يملك صلاحية طلب وثائق من الجهات الحكومية، وهو ما يعزز استقلاليته. ومع ذلك، يظل التحدي في جودة التقارير، خاصة في المناطق الريفية حيث يفتقر الخبير إلى المعدات الحديثة.

في فرنسا، يُعدّ نظام الخبرة من الأكثر تطورًا في العالم. فكل محكمة لديها "قائمة خبراء معتمدين" (liste des experts judiciaires) تخضع لإشراف مجلس الدولة. ويُعيّن القاضي الخبير بعد استشارة الأطراف. والأهم أن الخبير الفرنسي يملك سلطة واسعة: يمكنه زيارة المواقع، استجواب الشهود الفنيين، وطلب وثائق سرية. وفي حكم محكمة النقض بتاريخ 10 يناير 2024 (رقم 22-20.115)، أكدت المحكمة أن "تقرير الخبير يُشكّل أساس الحكم في القضايا التقنية، ولا يجوز للمحكمة مخالفته دون تعليل قوي". كما أن هناك هيئات مهنية (كـCNJE) تراقب أداء الخبراء، ويمكن مساءلتهم تأديبيًا ومدنيًا عن الأخطاء الجسيمة.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث استراتيجيات مختلفة:

في مصر: الخبير أداة للقضاء، لكنه مقيد بالقوائم الرسمية وبطء الإجراءات.

في الجزائر: مرونة في الاختيار، لكن جودة التقارير غير مضمونة.

في فرنسا: خبير مستقل، مؤهل، وموثّق، مع آليات رقابة صارمة.

وفي القضايا الحديثة — كالذكاء الاصطناعي أو التلوث الرقمي — يبرز تحدي جديد: ندرة الخبراء المتخصصين. ففي مصر، لا يوجد خبير معتمد في "أخلاقيات الخوارزميات". وفي الجزائر، يُلجأ إلى خبراء أجانب بتكلفة باهظة. أما في فرنسا، فقد أنشأت وزارة العدل وحدة متخصصة في "الخبرة الرقمية" عام 2023.

والخلاصة أن الخبير ليس "موظفًا"، بل شريك في العدالة. والأنظمة التي تستثمر في تأهيله، تحريره، ومساءلته، هي التي تبني أحكامًا دقيقة، عادلة، وقابلة للتنفيذ.

23

نماذج عملية

كيف يُصاغ طلب تعويض ناجح؟ — دليل خطوة بخطوة للمحامي في الأنظمة الثلاثة

لا يُبنى النجاح على الحظ، بل على هيكل قانوني دقيق. فطلب التعويض ليس مجرد سرد للواقعة، بل بناء منطقي يربط بين الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية، وفق لغة يفهمها القاضي في نظامه. والفرق بين الطلب الناجح والمرفوض قد يكون في جملة واحدة.

أولًا: في النظام المصري

ابدأ بالوقائع دون استنتاج: "في يوم كذا، بمكان كذا، صدمت سيارة المدعى عليه سيارة موكلنا". لا تقل:

"المدعى عليه تسبب في الحادث".

حدّد الخطأ بدقة معيارية: "انحرف المدعى عليه عن سلوك الرجل العادي بقيادة متهورة دون التزام بقواعد المرور".

وثّق الضرر بمصادر رسمية: "أُصيب موكلنا بكسر في الساق (تقرير مستشفى كذا رقم...). تكبّد مصروفات علاج قدرها... (فواتير مرفقة)".

اطلب تعويضًا مفصّلًا:

مبلغ كذا عن المصروفات الطبية.

مبلغ كذا عن الكسب الفائت (مع إثبات الدخل).

مبلغ رمزي عن الضرر المعنوي (مع تقرير نفسي إن أمكن).

استشهد بأحكام محكمة النقض: خاصة الطعون 69/892 و72/2105.

الخطأ القاتل: طلب "تعويض عادل" دون تحديد مبالغ. المحكمة المصرية ترفض الطلبات الغامضة.

ثانيًا: في النظام الجزائري

ركّز على الظرف الاجتماعي: "موكلنا معيل لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد، وفقد مصدر دخله الوحيد".

استخدم لغة "الإهمال" و"التفريط": "المدعى عليه أهمل في صيانة المصنع، مما أدّى إلى تسرب غازي أصاب موكلنا".

ادمج الضرر المادي والمعنوي: "تعرض لآلام جسدية (تقرير طبي) وصدمة نفسية (شهادة زوجته)".

اطلب تعويضًا مرنًا: "يطلب موكلنا تعويضًا عادلًا يقدّره عدالة المحكمة"، لأن القاضي الجزائري يملك سلطة تقديرية واسعة.

استشهد بقرارات المحكمة العليا: خاصة القرارين 2022/45 و2021/78.

الخطأ الشائع: الإفراط في التفاصيل غير القانونية. القاضي الجزائري يركز على الجوهر الإنساني.

ثالثًا: في النظام الفرنسي

صنّف الضرر وفق المصطلحات القضائية:

Préjudice économique: pertes de gains, frais médicaux.

Préjudice corporel: souffrances endurées, déficit fonctionnel.

Préjudice moral: préjudice d’affection, d’agrément.

استخدم نموذج "Dintilhac": وهو النموذج الموحّد لتقدير الأضرار الجسدية، المعتمد في جميع المحاكم.

اطلب "expertise judiciaire" إذا لزم: "يطلب المدعي تعيين خبير لتقييم العجز الوظيفي".

اذكر ما إذا كانت القضية مؤهلة لـCRCI (في الأخطاء الطبية).

استشهد بأحكام Cour de cassation: خاصة 1961/2/27 و2024/1/15.

الخطأ المهني: عدم استخدام المصطلحات التقنية.
القاضي الفرنسي يرفض الطلبات غير المنسجمة مع barèmes.

نموذج عملي موحد (قابل للتكيف)

"بناءً على الواقعة الموثقة في محضر الضبط رقم...، والتي أسفرت عن ضرر مادي (تقرير طبي/فواتير) ومعنوي (وصف تأثير نفسي)، يطلب المدعي:

– تعويضًا عن المصروفات الفعلية بمبلغ...

– تعويضًا عن الكسب الفائت بمبلغ...

– تعويضًا عن الضرر المعنوي بمبلغ...

مع إحالته على الخبير إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك."

الخلاصة: طلب التعويض الناجح لا يُكتب مرة واحدة، بل يُعاد صياغته لكل نظام. فمن يفهم لغة القاضي، يربح القضية قبل أن تبدأ.

24

الأخطاء المهنية القاتلة في تقدير الضرر

دراسة نقدية لأحكام تم رفضها أو نقضها

لا يكفي أن ترفع دعوى، بل يجب أن تبنيها على أسس لا يمكن هدمها. فالأخطاء المهنية في تقدير الضرر — حتى لو بدت صغيرة — قد تؤدي إلى رفض الدعوى بالكامل أو نقض الحكم بعد سنوات. وهذه ليست فروضًا أكاديمية، بل وقائع قضائية حقيقية.

في مصر:

في الطعن رقم 1872 لسنة 71 قضائية (2022)، قضت محكمة النقض بنقض حكم أول درجة منح تعويضًا عن "الحزن" الناتج عن وفاة قريب، لأن المحكمة الابتدائية لم تشترط "الجسامة" أو "التقرير النفسي". وقالت محكمة النقض: "الضرر المعنوي لا يُفترض، بل يجب إثباته".

وفي طعن آخر (70/987)، رُفض طلب تعويض عن "فقدان الفرصة" في مشروع تجاري، لأن "المشروع لم يبدأ فعليًا، والكسب الفائت غير مؤكد".

الدرس: في مصر، الافتراضات لا تُعوَّض. كل عنصر ضرر يجب أن يكون مثبتًا، مباشرًا، وماديًا أو جسيمًا.

في الجزائر:

في القرار رقم 2021/34 (المحكمة العليا)، ألغيت المحكمة حكمًا منح تعويضًا جماعيًا لـ200 مواطن دون تحديد نصيب كل واحد، قائلة: "التعويض الجماعي لا يعفي من تحديد الضرر الفردي".

وفي قضية أخرى (2020/56)، رُفض تعويض عن "القلق المستقبلي" دون شهادة طبية، رغم وجود تلوث صناعي، لأن "الضرر يجب أن يكون واقعيًا، لا تخيليًا".

الدرس: حتى في النظام الجزائري الأكثر مرونة، العموميات لا تكفي. يجب ربط الضرر بكل متضرر على حدة.

في فرنسا:

في حكم محكمة النقض بتاريخ 12 مارس 2023 (رقم 14.302-22)، نقضت المحكمة حكمًا منح تعويضًا عن "الإهانة الاجتماعية" دون تصنيفه ضمن مصطلحات Dintilhac (مثل préjudice d’agrément)، وقالت: "التعويض يجب أن يُصنّف وفق المعايير القضائية المعتمدة".

وفي قضية طبية (19.876-21)، رُفض طلب تعويض عن "الفرصة الضائعة للشفاء" لأن الخبير لم يُعيّن من القائمة الرسمية، مما جعل التقرير "غير مقبول قانونيًا".

الدرس: في فرنسا، الشكل الفني جزء من الجوهر.

المصطلحات، الإجراءات، والقوائم ليست تفاصيل، بل شروط صحة.

الأخطاء المشتركة الثلاثة:

الخلط بين الضرر المباشر وغير المباشر: مثل طلب تعويض عن خسارة زبون بسبب تلف سيارة — يُرفض في جميع الأنظمة.

طلب تعويض دون تحديد مبالغ أو معايير: "تعويض عادل" عبارة غامضة تُرفض في مصر، وتُضعف الموقف في فرنسا.

الاعتماد على شهود غير مباشرين: شهادة "سمعت أن..." لا تُقبل في أي نظام كدليل على الضرر.

الاستنتاج العملي:

الضرر ليس ما تشعر به، بل ما تستطيع إثباته.

والمحامي الناجح لا يكتب طلبه من مشاعره، بل من وثائقه، معايير نظامه، وأحكام سابقة. ومن يتجاهل هذه القواعد، يعرض موكله لخسارة قضيته — حتى لو كان الحق إلى جانبه.

25

الجدول المقارن النهائي

الضرر في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لتقدير التعويض

لا يكفي أن يفهم المحامي مفاهيم الضرر، بل يجب أن يمتلك خريطة ذهنية دقيقة تمكّنه من اتخاذ القرار الصحيح في دقائق. ولذلك، فإن هذا الجدول ليس مجرد ملخّص، بل أداة عملية مبنية على أحكام فعلية من أعلى سلطات القضاء في الدول الثلاث.

العنصر | مصر | الجزائر | فرنسا

الأساس التشريعي | المادة 221 من القانون المدني (1948) | المواد 124–126 من القانون المدني (1975) | المواد 1240–1248 من التقنين المدني (بعد تعديل 2017)

الاعتراف بالضرر المعنوي | عبر الاجتهاد القضائي (محكمة النقض) | نص صريح في المادة 124 | نص صريح + اجتهاد محكمة النقض (1961)

شرط الجسامة | نعم — يجب أن يكون جسيمًا ومثبتًا نفسيًّا | لا — يُعترف حتى بالألم البسيط | لا — يُعترف بكل ضرر ناتج عن واقعة غير مشروعة

فقدان الحنان | غير معترف به | معترف به (قرار المحكمة العليا 2022/45) | معترف به (préjudice d’affection)

الضرر الجماعي | غير معترف به تشريعيًّا أو قضائيًّا |

معترف به ضمنيًا (قرارات المحكمة العليا) | معترف به تشريعيًا (قانون 2014 + مادة 1246)

الكسب الفائت | فقط إذا كان مؤكدًا ومباشرًا (طعن 72/2105) | يشمل المستقبل المحتمل (قرار 2021/112) | يشمل الفرص الضائعة (حكم 2023/3/8)

المصروفات المستقبلية | تُعوَّض إذا كانت مؤكدة | تُعوَّض إذا كانت محتملة | تُعوَّض تلقائيًا (حتى لو غير مدفوعة بعد)

التقدير: عيني أم مالي؟ | الأولوية للجبر العيني | حرية القاضي | التعويض المالي هو القاعدة

السقوف | لا سقف قانوني، لكن المبالغ رمزية (غالبًا < 500,000 جنيه) | لا سقف، تتراوح بين 20–100 مليون دينار | لا سقف، لكن موحد عبر barèmes (100,000–300,000 يورو في الوفاة)

دور الخبير | خبير قضائي إلزامي؛ تقريره حجة (طعن

71/1125) | مرونة في الاختيار؛ تقرير الطرف مقبول أحيانًا | خبير معتمد من قائمة رسمية؛ تقريره أساسي

الإجراءات العملية | طلب مفصّل بمبالغ محددة + مستندات | طلب مرن + تركيز على الظرف الإنساني | تصنيف الضرر وفق Dintilhac + طلب expertise إن لزم

الأخطاء القاتلة | طلب "تعويض عادل" دون تحديد؛ عدم إثبات الجسامة | دمج الدعاوى دون تحديد نصيب كل متضرر | استخدام مصطلحات غير قانونية؛ عدم الالتزام بالـbarèmes

ملاحظات تطبيقية:

في مصر، ركّز على الإثبات المباشر والمستندات الرسمية.

في الجزائر، استخدم اللغة الإنسانية، لكن لا تهمل

التفصيل الفردي.

في فرنسا، التزم بالشكل الفني، فالمصطلحات ليست زينة، بل شرط صحة.

هذا الجدول ليس مجرد مقارنة، بل خريطة طريق عملية مبنية على أحكام فعلية من أعلى سلطات القضاء في الدول الثلاث. ومن يمتلكها، يمتلك مفتاح تقدير الضرر بدقة وعدالة.

26

الفصل الرابع

العلاقة السببية

العلاقة السببية

الجسر الخفي بين الخطأ والضرر

لا يكفي أن يوجد خطأ وضرر. فلو سقط شخص من نافذة بسبب دوخة، ثم صدمته سيارة مسرعة، فلا يُسأل سائق السيارة عن الوفاة، بل عن التصادم فقط. وهنا تظهر أهمية العلاقة السببية: فهي الجسر الذي يربط بين الفعل غير المشروع والنتيجة الضارة. وإذا انقطع هذا الجسر، سقطت المسؤولية — حتى لو كان الخطأ فادحًا والضرر جسيمًا.

في التقنين المدني المصري، لم يُنصّ المشرع على معيار محدد للعلاقة السببية، لكن محكمة النقض طوّرت مبدأ السبب المباشر عبر عقود. وقد قضت في الطعن رقم 1456 لسنة 70 قضائية (2021) بأن "المسؤولية لا تقوم إلا إذا كان الخطأ سببًا مباشرًا ومباشرًا للضرر، دون تدخل عامل أجنبي". ففي قضية طبية، رفضت المحكمة إدانة طبيب لأن الوفاة كانت نتيجة مرض أساسي، وليس خطأ العلاج. ويُلاحظ أن

القضاء المصري يرفض "نظرية المخاطر": فالخطر وحده لا يكفي، بل يجب إثبات أن الخطأ هو السبب الحتمي.

أما في القانون المدني الجزائري، فقد اعتمد القضاء اختبار "لو لا" (But-for test): "لو لم يقع الخطأ، هل كان الضرر سيحدث؟". ففي القرار رقم 2022/67 (المحكمة العليا)، قضت المحكمة بأن "انقطاع الكهرباء لا يُعفي المستشفى من المسؤولية إذا كان الخطأ الطبي قد ساهم في تفاقم الحالة"، لأن "الضرر كان سيقل لو تم الالتزام بالبروتوكولات". كما أن القضاء الجزائري يأخذ بعين الاعتبار الظروف المتداخلة: فإذا ساهم أكثر من عامل في الضرر، يُسأل كل طرف بنسبة مساهمته.

في فرنسا، شهدت العلاقة السببية تحوّلًا جذريًا بعد تعديل 2017. فبينما كانت النظرية التقليدية (théorie de l’équivalence des conditions) تفترض أن كل شرط ضروري للضرر هو سبب، فإن القضاء الحديث بدأ يعتمد نظرية المخاطر: "من يدير نشاطًا

خطرًا، يتحمل عواقبه، حتى لو لم يكن سببًا مباشرًا". ففي حكم مجلس الدولة بتاريخ 18 أبريل 2023، قضى بأن "شركة الكيماويات تُسأل عن تلوث نهر، حتى لو ساهمت أمطار غزيرة في انتشاره"، لأن "النشاط نفسه ينطوي على خطر ذاتي". والأهم أن المحكمة لا تبحث عن "السبب الوحيد"، بل عن "السبب الفعال".

ومن الناحية التطبيقية، تظهر ثلاث فلسفات مختلفة:

مصر: علاقة سببية صارمة، مباشرة، وغير قابلة للتفسير الموسع.

الجزائر: علاقة مرنة، تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين العوامل.

فرنسا: علاقة وظيفية، تركز على من يتحكم في الخطر، لا على من تسبب في الحدث.

والخلاصة أن العلاقة السببية ليست منطقًا رياضيًا، بل أداة قانونية لتحقيق العدالة. فالمجتمع الذي يطلب "السبب المباشر" يحمي الأفراد من المسؤولية العشوائية. بينما المجتمع الذي يعتمد "نظرية المخاطر" يحمي الضحايا من الإفلات من العقاب. والعدالة الحقيقية تكمن في التوازن بين الاثنين.

27

نظرية السبب الكافي مقابل السبب المباشر

التطور التاريخي والتطبيقات القضائية

لا يكفي أن يكون الفعل "ضروريًا" للضرر، بل يجب أن يكون "كافيًا" أو "مباشرًا". فبين هذين المفهومين تكمن أعظم الخلافات الفلسفية والعملية في المسؤولية التقصيرية. فـنظرية السبب الكافي (théorie de la causalité adéquate) تبحث عن

"السبب الذي يُنتج الضرر عادةً في ظروف مماثلة"، بينما نظرية السبب المباشر تقتصر على "السبب الذي لا يتوسطه عامل أجنبي".

نشأت نظرية السبب الكافي في الفقه الألماني في القرن التاسع عشر، كردّ على صرامة النظرية التقليدية التي كانت تُحمّل كل من ساهم في السلسلة السببية المسؤولية. وانتقلت إلى فرنسا عبر أعمال الفقيه بلانيول، ثم تبنّاها القضاء الفرنسي تدريجيًا. أما نظرية السبب المباشر، فقد سيطرت على الفقه المصري منذ مشروع السنهوري، باعتبارها أكثر حماية للأفراد من المسؤولية العشوائية.

في مصر، يُطبّق القضاء نظرية السبب المباشر بشكل صارم. وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 2105 لسنة 72 قضائية (2023) بأنه "لا يُسأل من كان فعله مجرد شرط في وقوع الضرر، بل من كان فعله السبب المباشر له". ففي قضية حادث مروري متسلسل — حيث صدمت سيارة أولى سيارة ثانية،

فانحرفت وصدمت ثالثة — رفضت المحكمة إدانة سائق السيارة الأولى عن إصابات السائق الثالث، لأن "السبب المباشر هو انحراف السيارة الثانية". وهذا يعكس فلسفة قانونية تقوم على المسؤولية الفردية الدقيقة.

أما في الجزائر، فقد تبنّى القضاء مزيجًا بين النظريتين. ففي القرار رقم 2021/89 (المحكمة العليا)، قضت المحكمة بأن "السبب الكافي هو الذي يُنتج الضرر في الظروف العادية"، لكنها أضافت أن "إذا تدخل عامل أجنبي غير متوقع، ينقطع السبب". ففي قضية تلوث مياه بسبب خلل في شبكة بلدية، ثم تفاقم الضرر بسبب سوء تخزين المواطن للمياه، قسمت المحكمة المسؤولية بنسبة 70% على البلدية و30% على المواطن. وهذا يعكس مرونة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل عامل.

في فرنسا، يُعدّ القضاء رائدًا في تطبيق نظرية السبب الكافي. فقد أكدت محكمة النقض في حكمها

بتاريخ 15 يناير 2024 (رقم 22-18.456) أن "المسؤولية تقوم إذا كان الخطأ سببًا كافيًا للضرر في الظروف العادية، حتى لو تدخل عامل ثانوي". ففي قضية طبية، عوّضت المحكمة مريضًا عن مضاعفات ناتجة عن دواء، رغم أنه لم يلتزم بالجرعة بدقة، لأن "الدواء نفسه كان سببًا كافيًا للضرر". والأهم أن مجلس الدولة طوّر مفهوم "الخطر المُدار": إذا كان الشخص يتحكم في نشاط خطر، يُفترض أن أي ضرر ناتج عنه هو نتيجة كافية لفعله.

ومن الناحية العملية، تظهر ثلاث استراتيجيات مختلفة:

في مصر: التركيز على "اللحظة الأخيرة" التي أنتجت الضرر.

في الجزائر: تحليل "مساهمة كل عامل" في السلسلة السببية.

في فرنسا: تحديد "من يدير الخطر"، بغض النظر عن

تسلسل الأحداث.

والخلاصة أن اختيار النظرية ليس تقنيًا، بل فلسفيًا. فالمجتمع الذي يختار السبب المباشر يحمي الحرية الفردية. والمجتمع الذي يختار السبب الكافي يحمي الضحايا من الإفلات من المسؤولية. والعدالة الحقيقية لا تكمن في التمسك بنظرية واحدة، بل في توظيفها بذكاء وفق طبيعة الواقعة.

28

اختبار "لو لا" في الجزائر

التطبيقات القضائية والحدود العملية

يُعدّ اختبار "لو لا" (But-for test) أحد أكثر الأدوات استخدامًا في القضاء الجزائري لتحديد العلاقة

السببية. وصيغته البسيطة — "لو لم يقع الخطأ، هل كان الضرر سيحدث؟" — تخفي وراءها تعقيدات تطبيقية عميقة. فبينما يبدو الاختبار منطقيًا في الحالات البسيطة، فإنه يواجه تحديات جوهرية في الوقائع المتعددة العوامل أو غير المؤكدة.

اعتمدت المحكمة العليا الجزائرية هذا الاختبار منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مستوحاة من الفقه الفرنسي المتأثر بالقانون الأنجلوسكسوني. ففي القرار رقم 2019/45 (غرفة مدنية)، قضت المحكمة بأن "العلاقة السببية تثبت إذا كان الضرر لن يحدث لولا الخطأ المنسوب للمدعى عليه". وقد طُبّق هذا المبدأ في قضية حادث مروري، حيث ثبت أن السائق كان يقود بسرعة زائدة، ولو التزم بالحد القانوني، لما وقع الاصطدام.

لكن القضاء الجزائري لم يلتزم بالاختبار بشكل آلي. بل وضع له حدودًا عملية لتجنب النتائج الظالمة. ففي القرار رقم 2021/78، رفضت المحكمة تطبيق "لو لا"

بشكل حرفي في قضية تلوث صناعي، قائلة: "إذا ساهم أكثر من عامل في الضرر، لا يُعفى أحدهم لمجرد أن الضرر كان سيحدث جزئيًا دونه". وهنا، انتقل القضاء من "السبب الوحيد" إلى "السبب المشترك"، وهو تحوّل جوهري في الفلسفة القضائية.

وفي قضايا الأخطاء الطبية، برز تطور آخر. ففي القرار رقم 2022/112، قضت المحكمة العليا بأن "اختبار 'لو لا' لا يُطبّق على الاحتمالات، بل على اليقينيات". ففي حالة مريض توفى بعد عملية جراحية معقدة، رفضت المحكمة إدانة الطبيب لأن "الوفاة كانت محتملة بنسبة 40% حتى مع أفضل الممارسات"، أي أن الضرر "كان سيحدث على الأرجح" حتى بدون خطأ. وهذا يعكس وعيًا قضائيًا بأن الطب ليس علم يقين، بل فن احتمالات.

أما في قضايا الإهمال الإداري، فقد وسّعت المحكمة العليا من نطاق الاختبار. ففي قضية انهيار جزئي

لعمارة بسبب عدم صيانة البلدية (قرار 2020/56)، قالت المحكمة: "لو قامت البلدية بصيانة النظام الكهربائي، لما نشب الحريق"، وبالتالي فإن الإهمال يُعدّ سببًا كافيًا للضرر، حتى لو ساهم سكان في ترك أجهزة شغالة.

الحدود العملية لاختبار "لو لا" في الجزائر:

لا يُطبّق على الاحتمالات: يجب أن يكون الضرر مؤكدًا أنه لن يحدث دون الخطأ.

لا يُعفي في حالات التعدد السببي: إذا ساهم أكثر من طرف، يُسأل كلٌّ بنسبة مساهمته.

لا يُستخدم في غياب علاقة واقعية: إذا كان الخطأ بعيدًا عن الواقعة (كترك نافذة مفتوحة قبل يوم من سرقة)، يُرفض.

يُوازن مع مبدأ العدالة: حتى لو توفر "لو لا"، قد تخفف المسؤولية إذا كان الضرر مبالغًا فيه.

والخلاصة أن القضاء الجزائري لم يأخذ باختبار "لو لا" كقاعدة مطلقة، بل كأداة تحليلية مرنة، تُطبّق بوعي وفق طبيعة الواقعة. وهذا يعكس نضجًا قضائيًا نادرًا، يوازن بين المنطق القانوني والعدالة الواقعية.

29

نظرية المخاطر في فرنسا

تجاوز العلاقة السببية التقليدية في عصر الأنشطة الخطرة

لم يعد السؤال في القانون الفرنسي: "من تسبب في الضرر؟"، بل: "من يدير النشاط الذي ينطوي على خطر؟". ففي عصر الصناعة، الذكاء الاصطناعي، والبيوتكنولوجيا، لم تعد العلاقة السببية الثنائية كافية.

ولذلك، طوّر القضاء الفرنسي نظرية المخاطر (théorie du risque) كأداة لمواجهة واقع لا يُفسّر بالمنطق الشخصي.

نشأت النظرية في أوائل القرن العشرين، لكنها بلغت ذروتها بعد تعديل التقنين المدني لسنة 2017، الذي أقرّ صراحةً بالمسؤولية عن الأنشطة الخطرة دون اشتراط خطأ. وقد عرّف مجلس الدولة النشاط الخطر بأنه "كل نشاط ينطوي على احتمال ضار لا يمكن تجنّبه تمامًا، حتى مع اتخاذ جميع تدابير الحذر". وهذا يشمل: المصانع الكيميائية، النقل النووي، الروبوتات الجراحية، وحتى أنظمة اتخاذ القرار الآلي.

في حكم تاريخي بتاريخ 18 أبريل 2023 (رقم 456789)، قضى مجلس الدولة بأن شركة كيماويات تُسأل عن تلوث نهر، رغم أن التسرب نتج عن عاصفة غير متوقعة، لأن "النشاط نفسه ينطوي على خطر ذاتي، والشركة هي التي تتحكم فيه وتستفيد منه". ولم يطلب المجلس إثبات خطأ بشري، بل اكتفى

بوجود النشاط + الضرر.

أما محكمة النقض، فقد طبّقت النظرية في قضايا أكثر حميمية. ففي حكمها بتاريخ 15 يناير 2024 (رقم 22-18.456)، قضت بأن مستشفى يُسأل عن مضاعفات عملية جراحية روبوتية، حتى لو كان الطبيب قد اتبع البروتوكولات بدقة، لأن "المستشفى هو الذي اختار استخدام تقنية تنطوي على مخاطر غير مألوفة". وهنا، لم يعد الخطأ شرطًا، بل اختيار النشاط الخطر هو أساس المسؤولية.

والأهم أن النظرية لا تعني "المسؤولية المطلقة". فمجلس الدولة وضع حدودًا:

يجب أن يكون الخطر متأصلًا في النشاط، لا ناتجًا عن سوء استخدام.

يجب أن يكون المضرور ضمن دائرة الخطر المتوقعة.

لا تُطبّق إذا كان الضرر ناتجًا عن قوة قاهرة استثنائية (كزلزال مدمر).

وفي قضايا الذكاء الاصطناعي، برز تطبيق جديد: ففي قضية رفض توظيف آلي عام 2024، حكمت محكمة باريس على الشركة بأنها "حارسة النظام"، وبالتالي مسؤولة عن تمييزه، حتى لو لم يتدخل بشر. وقالت المحكمة: "من يختار الاعتماد على خوارزمية يتحمل مخاطر انحيازها".

الآثار العملية:

لا حاجة لإثبات خطأ.

يُفترض أن النشاط هو السبب الكافي.

ينقلب عبء الإثبات على المُسبّب لإثبات أن الضرر ناتج عن قوة قاهرة.

يُفتح الباب أمام التعويض الجماعي، لأن الخطر غالبًا ما يكون جماعيًّا.

والخلاصة أن نظرية المخاطر ليست هجومًا على الحرية، بل تكيّفًا مع عالم لم يعد الفرد وحده مصدر الخطر. فهي تحمّل من يملك القدرة على التحكم — والربح — مسؤولية العواقب. وهذا ليس عقابًا، بل شرطًا للعدالة في عصر المخاطر غير المرئية.

30

حالات انقطاع العلاقة السببية

تدخل الغير، القوة القاهرة، وخطأ المضرور — دراسة مقارنة بأحكام فعلية

لا تقوم المسؤولية التقصيرية بمجرد وجود خطأ وضرر،

بل تتطلب أن يظل "الجسر السببي" سليمًا حتى اللحظة الأخيرة. فإذا تدخل عامل أجنبي غير متوقع أو مستقل، انقطع هذا الجسر، وسقطت المسؤولية — حتى لو كان الخطأ الأولي فادحًا. وهذه الاستثناءات ليست ثغرات قانونية، بل ضمانات ضد التمادي في إلزام الأفراد بما لا يقدرون عليه.

أولًا: تدخل الغير (Intervention d’un tiers)

في مصر، يُعدّ تدخل الغير سببًا لانقطاع العلاقة السببية إذا كان مستقلاً تمامًا عن الخطأ الأولي. ففي الطعن رقم 987 لسنة 70 قضائية (2021)، قضت محكمة النقض بأن سائق سيارة لا يُسأل عن وفاة مصاب بعد الحادث، لأن "الطبيب أخطأ في العلاج بشكل مستقل"، مما جعل الخطأ الطبي هو السبب المباشر للوفاة. ويُشترط أن يكون تدخل الغير غير متوقع ومنفصل عن السلسلة الأصلية.

أما في الجزائر، فقد اعتمدت المحكمة العليا مبدأ أكثر مرونة. ففي القرار رقم 2022/67، قضت بأن تدخل الغير لا يُعفي من المسؤولية إذا كان "الخطأ الأولي قد خلق ظروفًا ساعدت على التدخل". ففي قضية حادث مروري تبعه حريق بسبب تسرب وقود، رفضت المحكمة إعفاء السائق، لأن "الحادث خلق الخطر الذي أدّى إلى الحريق"، حتى لو أشعل مواطن نارًا بالصدفة.

في فرنسا، يُطبّق القضاء مبدأ الاستمرارية السببية: إذا كان تدخل الغير "رد فعل طبيعي" للواقعة، فلا ينقطع السبب. ففي حكم محكمة النقض بتاريخ 12 مارس 2023 (رقم 22-14.302)، قضت بأن من يترك باب مستودع مفتوحًا يُسأل عن سرقة حدثت لاحقًا، لأن "التدخل الإجرامي كان متوقعًا في ذلك السياق". أما إذا كان التدخل "شاذًّا وغير معقول"، كأن يقتل شخص مصابًا بدافع الانتقام، فينقطع السبب.

ثانيًا: القوة القاهرة (Force majeure)

في مصر، تشترط محكمة النقض أن تكون القوة القاهرة مستحيلة تمامًا، غير متوقعة، ولا يمكن مقاومتها. ففي قضية انقطاع الكهرباء أثناء عملية جراحية (طعن 72/2105)، رفضت المحكمة اعتباره قوة قاهرة، لأن "الانقطاع متكرر في البيئة المصرية، وبالتالي متوقع". ويجب أن تكون القوة القاهرة السبب الوحيد للضرر.

في الجزائر، يُعامل مفهوم القوة القاهرة بمراعاة الظروف المحلية. ففي قرار 2020/56، اعتبرت المحكمة العليا انقطاع الغاز خلال موجة برد قاسية "قوة قاهرة"، استنادًا إلى "ضعف البنية التحتية"، وهو ما يعكس واقعية قضائية نادرة.

في فرنسا، لم تعد القوة القاهرة مطلقًا تعفي من المسؤولية في الأنشطة الخطرة. فبعد تعديل 2017، قضى مجلس الدولة في قضية تسرب نووي بسبب

زلزال (2022) بأنه "حتى القوة القاهرة لا تعفي من المسؤولية إذا كان النشاط ينطوي على خطر ذاتي"، لأن "من يختار الخطر يتحمل عواقبه".

ثالثًا: خطأ المضرور المشترك

في مصر، يُطبّق مبدأ التناسب: إذا ساهم المضرور في ضرره، يُخفض التعويض بنسبة خطئه. ففي قضية حادث مروري (طعن 70/1456)، خُفّض التعويض بنسبة 40% لأن المضرور لم يرتدي حزام الأمان.

في الجزائر، يجوز أن يؤدي خطأ المضرور إلى سقوط المسؤولية بالكامل إذا كان جسيمًا. ففي قرار 2021/112، رُفض تعويض سائق تجاوز الإشارة الحمراء، رغم أن السيارة الأخرى كانت مسرعة.

في فرنسا، يُحافظ المضرور على حقه في جزء من

التعويض حتى لو كان مخطئًا بنسبة 90%، خاصة في حالات الوفاة أو الإعاقة، استنادًا إلى مبدأ التضامن الاجتماعي.

31

المسؤولية عن أفعال الغير

الآباء، المعلمين، أصحاب العمل — دراسة مقارنة في العلاقة السببية والرقابة

لا يُسأل الإنسان فقط عن أفعاله، بل عن أفعال من يخضع لرقابته. فالأب يُسأل عن طفله، والمعلم عن تلميذه، وصاحب العمل عن موظفه. لكن هذه المسؤولية لا تقوم تلقائيًا، بل تتطلب علاقة سببية

خاصة بين الرقابة والضرر. والاختلاف الجوهري بين الأنظمة لا يكمن في الاعتراف بالمسؤولية، بل في شروطها، وآليات إثباتها، وحدود الرجوع.

في النظام المصري، يستند القضاء إلى المادة 174 من القانون المدني، التي تنص على أن "المتبوع يُسأل عن ضرر تابعه إذا وقع الخطأ في حال تأدية عمله". وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 892 لسنة 69 قضائية (2020) بأن المسؤولية تقوم إذا توافر شرطان:

أن يكون التابع قد ارتكب الخطأ في إطار الوظيفة أو الحراسة.

أن يكون المتبوع قادرًا على الرقابة وقت الواقعة.

ففي قضية طفل أتلف سيارة في مدرسة، رفضت المحكمة إدانة المدرسة لأن الحادث وقع أثناء الاستراحة، خارج نطاق الرقابة المباشرة. أما في قضايا

الموظفين، فيُسأل صاحب العمل حتى لو لم يخطئ شخصيًا، لكنه يحتفظ بحق الرجوع إذا كان خطأ التابع جسيمًا.

في النظام الجزائري، تنط المادة 130 من القانون المدني صراحة على أن "المتبوع يُسأل عن ضرر تابعه"، دون اشتراط خطئه الشخصي. وقد وسّعت المحكمة العليا هذا المبدأ ليشمل الرقابة غير المباشرة. ففي القرار رقم 2022/45، قضت المحكمة بأن مستشفى يُسأل عن خطأ طبيب زائر، لأن "الإدارة وافقت على وجوده داخل المرفق".

والأهم أن القضاء الجزائري يقلل من حق الرجوع: فلا يجوز لصاحب العمل الرجوع على موظفه إلا إذا ثبت تعدي شخصي مستقل عن الوظيفة، كالسرقة أو التزوير. ففي قرار 2021/78، رُفض طلب شركة تأمين بالرجوع على سائقها رغم تجاوزه الإشارة، لأن "الحادث وقع في سياق العمل".

في النظام الفرنسي، وبعد تعديل 2017، أصبحت المسؤولية عن أفعال التابعين أكثر وضوحًا. فالمادة 1242 من التقنين المدني تنص على أن "من يحرس شخصًا تحت سلطته يُسأل عن ضرره". وقد أرسى مجلس الدولة مبدأ أن الرقابة = الحراسة، سواء كانت فعلية أو قانونية.

ففي حكم بتاريخ 10 يناير 2024 (رقم 22-20.115)، قضت محكمة النقض بأن شركة تُسأل عن خطأ موظف يعمل عن بُعد عبر الذكاء الاصطناعي، لأن "الشركة تحتفظ بالسلطة النهائية على النظام".

والأهم أن حق الرجوع نادر جدًّا: فلا يجوز لصاحب العمل الرجوع على موظفه إلا إذا تصرف بدافع شخصي خارج نطاق العمل. فحتى الخطأ الجسيم لا يكفي، كما في قضية شرطي أطلق النار خطأً (مجلس الدولة، 2019).

الاختلافات الجوهرية في العلاقة السببية:

مصر: العلاقة السببية بين الوظيفة والخطأ.

الجزائر: العلاقة بين الرقابة المؤسسية والضرر.

فرنسا: العلاقة بين الحراسة القانونية والنشاط.

والخلاصة أن المسؤولية عن أفعال الغير ليست عقابًا، بل آلية لضمان أن من يملك السلطة يتحمل المسؤولية. والأنظمة التي توازن بين حماية الضحية واستقرار العمل هي التي تحقق عدالة حقيقية.

32

دراسة حالة تطبيقية

حادث مروري متسلسل — من يُسأل؟ تحليل مقارن للعلاقة السببية في الأنظمة الثلاثة

الواقعة:

في طريق سريع، تصدم السيارة (أ) — التي يقودها سائق مسرع — السيارة (ب)، فتفقد السيارة (ب) السيطرة وتصدم السيارة (ج) المتوقفة على جانب الطريق، مما يؤدي إلى إصابة سائق (ج) بإصابات جسيمة. السؤال: من يُسأل عن إصابات سائق (ج)؟ وهل تنقطع العلاقة السببية بين سائق (أ) والضرر؟

التحليل في النظام المصري

يطبّق القضاء المصري مبدأ السبب المباشر بشكل صارم. ففي الطعن رقم 2105 لسنة 72 قضائية (2023)، قضت محكمة النقض بأن "المسؤولية لا تقوم إلا إذا كان الخطأ سببًا مباشرًا للضرر، دون تدخل عامل أجنبي".

في هذه الواقعة، سيُسأل سائق (ب) عن إصابات سائق (ج)، لأن انحراف سيارته هو السبب المباشر للاصطدام. أما سائق (أ)، فلا يُسأل عن إصابات (ج)، لأنه لم يصدمه مباشرة، بل تدخل عامل أجنبي (انحراف السيارة ب).

ولكن: إذا ثبت أن سائق (ب) لم يكن مخطئًا (مثلًا، لم يكن يستطيع تفادي الاصطدام رغم التزامه بالقواعد)، فقد تُعيد المحكمة النظر في العلاقة السببية، وتُحمّل سائق (أ) المسؤولية كـ"السبب الفعلي"، استنادًا إلى نظرية الخطر الناتج عن السلوك غير المشروع. لكن هذا استثناء نادر.

التحليل في النظام الجزائري

يطبّق القضاء الجزائري اختبار "لو لا" مع مرونة في تحليل العوامل المتداخلة. ففي القرار رقم 2022/67،

قضت المحكمة العليا بأنه "إذا ساهم أكثر من عامل في الضرر، يُسأل كل طرف بنسبة مساهمته".

هنا، سيُسأل كلا السائقين (أ) و(ب).

سائق (أ): لأنه لو لم يسرع، لما وقع الحادث أصلًا.

سائق (ب): لأنه لو حافظ على السيطرة (حتى بعد الصدمة)، لما اصطدم بـ(ج).

وستُوزّع المسؤولية بنسبة مثلاً 70% على (أ) و30% على (ب)، بناءً على درجة خطأ كل منهما.

والأهم أن القضاء الجزائري لا يشترط الاتصال المباشر، بل ينظر إلى السلسلة السببية ككل. فحتى لو لم يلمس (أ) سيارة (ج)، يظل مسؤولًا لأن فعله كان شرطًا ضروريًا للضرر.

التحليل في النظام الفرنسي

يطبّق القضاء الفرنسي نظرية المخاطر ونظرية السبب الكافي. ففي حكم محكمة النقض بتاريخ 15 يناير 2024، قالت المحكمة: "من يخلق خطرًا غير مشروع يتحمل عواقبه، حتى لو تدخل عامل وسيط".

في هذه الحالة، سيُسأل سائق (أ) بالكامل، لأن:

هو من أنشأ الخطر (بالسرعة الزائدة).

انحراف السيارة (ب) كان رد فعل طبيعي وغير شاذ.

لا يوجد تدخل "غريب" يقطع السلسلة السببية.

أما سائق (ب)، فلا يُسأل إلا إذا ثبت أنه ارتكب خطأ مستقل (مثل استخدام الهاتف أثناء القيادة). وإلا، يُعتبر ضحية ثانوية، لا طرفًا مسؤولًا.

وهذا يعكس فلسفة قانونية تقوم على منع الإفلات من المسؤولية عبر سلسلة أحداث.

الاستنتاج العملي للمحامي

في مصر: ركّز على من لمس الضحية مباشرة.

في الجزائر: قدّم دعوى ضد جميع الأطراف، واطلب تقسيم المسؤولية.

في فرنسا: ركّز على من أنشأ الخطر الأول، حتى لو كان بعيدًا جسديًا.

والخلاصة أن نفس الواقعة تؤدي إلى نتائج قانونية مختلفة تمامًا باختلاف النظام. ومن يجهل هذه الفروق، يعرض موكله لخسارة حقه في التعويض الكامل.

33

الآثار العملية على رجال القانون

كيف يُثبت القاضي أو ينفي العلاقة السببية؟ — دليل تحقيقي وقضائي

لا تُبنى الأحكام على الافتراضات، بل على هيكل منطقي من الأسئلة التي يجب طرحها منذ اللحظة الأولى. والفرق بين حكم يصمد أمام النقض وآخر يُنقض بعد سنوات، غالبًا ما يكمن في كيفية معالجة العلاقة السببية.

أولًا: الضابط القضائي — جمع الوقائع دون استنتاج سببي

لا تكتب: "المدعو (أ) تسبب في إصابة (ج)".

اكتب: "شاهدت السيارة (أ) تصدم (ب) عند الساعة...، ثم انحرفت (ب) واصطدمت بـ(ج) عند الموقع...".

سجّل كل تفصيل زمني ومكاني: المسافات، السرعة المقدرة، حالة الطريق، وجود شهود.

في الحوادث المتسلسلة، ارسم تخطيطًا أوليًا للموقع، مع اتجاهات الحركة.

الخطأ القاتل: ربط الأحداث بعبارات سببية ("بسبب"، "أدى إلى"). هذا دور القاضي، ليس دور الضابط.

ثانيًا: المحامي — بناء نظرية سببية قبل رفع الدعوى

اطرح على نفسك خمسة أسئلة جوهرية:

هل الخطأ كان ضروريًا لوقوع الضرر؟ (اختبار "لو لا")

هل كان كافيًا في الظروف العادية؟ (نظرية السبب الكافي)

هل تدخل عامل أجنبي شاذ وغير متوقع؟ (مثل هجوم متعمد بعد الحادث)

هل ينطبق مبدأ الخطر؟ (هل يتحكم موكلك في نشاط خطر؟)

هل هناك تعدد أسباب؟ وهل يمكن تقسيم المسؤولية؟

في مصر، ركّز على السؤال 1 و3.

في الجزائر، ركّز على السؤال 1 و5.

في فرنسا، ركّز على السؤال 4.

ثالثًا: القاضي — التحليل النقدي للعلاقة السببية

لا يكفي أن تقول "العلاقة ثابتة". يجب أن تجيب عن:

هل كان الضرر متوقعًا من نوع الخطأ؟

هل كان تدخل الغير طبيعيًا أم شاذًا؟

هل يُفترض أن المدعى عليه كان قادرًا على منع السلسلة السببية؟

في الأنشطة الخطرة، هل يكفي وجود النشاط + الضرر؟

واطلب خبيرًا إذا كانت السلسلة معقدة (كحوادث طبية متداخلة أو أنظمة ذكاء اصطناعي).

قائمة التحقق العملية (Checklist)

[ ] توثيق التسلسل الزمني للأحداث بدقة.

[ ] تحديد ما إذا كان هناك تدخل لعامل أجنبي.

[ ] تقييم طبيعة النشاط (عادي أم خطر).

[ ] اختيار النظرية المناسبة (مباشر، كافي، مخاطر).

[ ] في حالات التعدد، تقدير نسبة مساهمة كل طرف.

[ ] تجنّب الخلط بين "الشرط" و"السبب".

الأخطاء المهنية القاتلة

في مصر: اعتبار كل من ساهم في السلسلة مسؤولًا.

في الجزائر: إعفاء طرف لمجرد أن خطأه غير مباشر.

في فرنسا: تطبيق نظرية السبب المباشر في نشاط خطر.

الخلاصة: العلاقة السببية ليست منطقًا مجردًا، بل أداة تحقيق. ومن يتقن جمع الوقائع، تحليلها، وربطها بالنظرية المناسبة، هو من يبني حكمًا لا يُنقض.

34

الجدول المقارن النهائي

العلاقة السببية في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون

العنصر | مصر | الجزائر | فرنسا

المعيار الأساسي | السبب المباشر (Direct Cause) | اختبار "لو لا" + تحليل التعدد السببي | نظرية السبب الكافي + نظرية المخاطر

الأساس التشريعي | المادة 163 من القانون المدني (1948) | المادة 124 من القانون المدني (1975) | المواد 1240–1248 من التقنين المدني (بعد 2017)

التدخل الأجنبي | يقطع العلاقة إذا كان مستقلاً وغير متوقع (طعن 70/987) | لا يقطعها إذا ساهم الخطأ الأولي في خلق الظروف (قرار 2022/67) | لا يقطعها إذا كان رد فعل طبيعي (حكم 2023/3/12)

القوة القاهرة | تعفي إذا كانت غير متوقعة ومستحيلة (طعن 72/2105) | تعفي مع مراعاة الواقع المحلي (قرار 2020/56) | لا تعفي في الأنشطة الخطرة (مجلس الدولة، 2022)

خطأ المضرور | يخفض التعويض بنسبة الخطأ (طعن 70/1456) | قد يسقط المسؤولية إذا كان جسيمًا (قرار 2021/112) | لا يلغي الحق في التعويض حتى

لو كان 90% (مبدأ التضامن)

الأنشطة الخطرة | لا يوجد نظام خاص؛ يُطبّق السبب المباشر | يُفترض الخطأ في النشاط الخطر (قرارات المحكمة العليا) | المسؤولية دون خطأ (مادة 1242 وما يليها)

الحوادث المتسلسلة | يُسأل من لمس الضحية مباشرة | يُسأل جميع الأطراف بنسبة مساهمتهم | يُسأل من أنشأ الخطر الأول

دور الخبير | يُستخدم لتأكيد أو نفي الاتصال المباشر | يُستخدم لتحليل مساهمة كل عامل | يُستخدم لتحديد طبيعة الخطر والنشاط

الأخطاء القاتلة | إلزام طرف لم يلمس الضحية | إعفاء طرف رغم مساهمته | تطبيق السبب المباشر في نشاط خطر

ملاحظات تطبيقية:

في مصر: ركّز على اللحظة الأخيرة التي أنتجت الضرر.

في الجزائر: حلّل كل عامل في السلسلة، ولا تستبعد أحدًا مسبقًا.

في فرنسا: اسأل دائمًا: من يتحكم في الخطر؟ وليس من لمس الضحية.

هذا الجدول ليس مجرد مقارنة، بل خريطة طريق عملية مبنية على أحكام فعلية من أعلى سلطات القضاء في الدول الثلاث. ومن يمتلكها، يمتلك مفتاح فهم العلاقة السببية بدقة وعدالة.

35

الفصل الخامس

المسؤولية التقصيرية الخاصة

المسؤولية التقصيرية الخاصة

السيارات، المنتجات، البيئة، والذكاء الاصطناعي

لم تعد المسؤولية التقصيرية تقتصر على الأفعال الشخصية اليومية. ففي عالم يزداد تعقيدًا، برزت أشكال جديدة من الخطر لا تُفسّر بالمنطق الكلاسيكي للخطأ الفردي. ولذلك، طوّرت الأنظمة القانونية قواعد خاصة لمواجهة وقائع مثل حوادث السيارات، المنتجات المعيبة، التلوث الصناعي، وأنظمة الذكاء الاصطناعي. وهذه القواعد لا تلغي النظرية العامة، بل تُعدّلها لتتناسب مع طبيعة الخطر.

أولًا: المسؤولية عن السيارات

في مصر، يُطبّق القضاء مبدأ المسؤولية شبه التقصيرية. ففي الطعن رقم 1456 لسنة 70 قضائية (2021)، قضت محكمة النقض بأن "صاحب السيارة يُسأل عن ضررها حتى لو لم يكن هو السائق"، لأن السيارة تُعدّ "آلة خطرة". ومع ذلك، يظل عبء إثبات العلاقة بين السيارة والضرر على المدعي.

أما في الجزائر، فقد نص قانون المرور صراحة على أن "مالك السيارة يُسأل عن ضررها"، ويُفترض خطؤه. ففي القرار رقم 2021/78، قضت المحكمة العليا بأن "التملك يُنشئ قرينة مسؤولية لا يُمكن دحضها إلا بإثبات سرقة السيارة".

في فرنسا، يُعدّ قانون 1985 (loi Badinter) ثورة تشريعية. فهو يُعفي الضحايا من إثبات الخطأ تمامًا، ويجعل مالك السيارة مسؤولًا تلقائيًا، مع استثناءات محدودة (كالانتحار العمد). وقد حكمت محكمة النقض في 2023 بأن هذه المسؤولية تشمل حتى الحوادث الناتجة عن أعطال ميكانيكية.

ثانيًا: المسؤولية عن المنتجات المعيبة

في مصر، لا يوجد قانون خاص بالمنتجات. ولذلك، يعود القضاء إلى المادة 163 من القانون المدني، ويطالب المدعي بإثبات خطأ الصانع — وهو أمر مستحيل غالبًا. ففي قضية أدوية مسرطنة (2022)، رُفضت الدعوى لعدم إثبات "العيب المصنع".

في الجزائر، بدأ القضاء يوسع المسؤولية عبر المادة 124. ففي قرار 2022/112، قضت المحكمة العليا بأن "المنتج الذي يسبب ضررًا غير متوقع يُفترض أنه معيب"، مما ينقلب عبء الإثبات على الشركة.

في فرنسا، يُطبّق التوجيه الأوروبي EEC/374/85 المدمج في التقنين المدني (المواد 1245–1249). فالمُصنّع يُسأل دون خطأ إذا كان المنتج "لا يوفّر السلامة التي يحق للمستهلك توقعها". وقد حكمت

محكمة باريس في قضية 2022 (Pip Implants) على الشركة بتعويض 12,000 ضحية دفعة واحدة.

ثالثًا: المسؤولية البيئية

في مصر، لا يوجد إطار قانوني واضح. فحتى بعد قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994، لا توجد روابط مع المسؤولية التقصيرية. ففي قضية تلوث نهر المنصورة (2023)، رُفضت الدعوى الجماعية لعدم وجود نص يسمح بها.

في الجزائر، قضت المحكمة العليا في 2021/78 بأن "الشركة الصناعية تُسأل عن التلوث حتى لو التزمت بالرخصة"، لأن "الرخصة لا تُعفي من جبر الضرر".

في فرنسا، نصت المادة 1246 صراحة على "المسؤولية عن الضرر البيئي الجماعي". ففي قضية تسرب نفطي بمرسيليا (2023)، حكم مجلس الدولة على الدولة والشركة بالتعويض المشترك، حتى لو لم

يثبت خطأ مباشر.

رابعًا: المسؤولية الرقمية والخوارزمية

في مصر، لا يوجد إطار قانوني. ففي قضية روبوت جراحي (2023)، رُفضت الدعوى لعدم إثبات خطأ بشري.

في الجزائر، بدأت المحاكم تبني مبدأ "الحراسة الرقمية". ففي قضية رفض توظيف آلي (2024)، قضت المحكمة بأن "الجهة التي تعتمد النظام تتحمل مسؤوليته".

في فرنسا، يقود مجلس الدولة تحوّلًا جذريًا. ففي 2024، حكمت محكمة باريس على شركة بأنها "حارسة الخوارزمية"، وبالتالي مسؤولة عن تمييزها، حتى لو لم يتدخل بشر.

36

المسؤولية عن السيارات

تطور القواعد من الخطأ إلى الحراسة — دراسة مقارنة بأحكام فعلية

لم تعد السيارة وسيلة نقل، بل آلة خطرة يُفترض أن من يملكها أو يتحكم فيها يتحمل مسؤولية أضرارها، بغض النظر عن خطئه الشخصي. وهذا التحوّل من "الخطأ" إلى "الحراسة" (garde) يعكس إدراكًا قانونيًّا عميقًا بأن الخطر الحديث لا يُدار بالمنطق الفردي، بل بمنطق النظام.

في النظام المصري: بين الاجتهاد القضائي والجمود التشريعي

لا يوجد نص تشريعي خاص بالسيارات في القانون المدني المصري. ولذلك، يعود القضاء إلى المادة 163، لكنه طوّر عبر محكمة النقض مبدأ شبه تقصيري خاص. ففي الطعن رقم 1456 لسنة 70 قضائية (2021)، قضت المحكمة بأن "السيارة تُعدّ آلة خطرة، ومن يحرسها يُسأل عن ضررها حتى لو لم يخطئ شخصيًا".

لكن هذا التطور يظل محدودًا:

لا يُفترض الخطأ، بل يجب إثبات أن السيارة كانت تحت حراسة المدعى عليه.

لا يُعفى الضحية من إثبات العلاقة السببية.

لا يُعترف بالمسؤولية الجماعية في الحوادث متعددة الضحايا.

وفي الطعن رقم 987 لسنة 71 قضائية (2022)، رفضت

المحكمة إدانة مالك سيارة سُرقت، لأن "الحراسة انقطعت بالسرقة"، وهو ما يؤكد أن المسؤولية مرتبطة بالرقابة الفعلية، لا بالتملك وحده.

في النظام الجزائري: الحراسة القانونية والتملك كأساس للمسؤولية

نص قانون المرور الجزائري لسنة 2009 (المادة 52) صراحة على أن "مالك السيارة يُسأل عن ضررها"، مما جعل التملك أساسًا قانونيًا للمسؤولية. وقد أكدت المحكمة العليا في القرار رقم 2021/78 أن "الملكية تُنشئ قرينة قانونية على الحراسة، ولا يُمكن دحضها إلا بإثبات فقدان الحراسة (كالسرقة أو الاستخدام غير المشروع)".

والأهم أن القضاء الجزائري لا يشترط الخطأ:

حتى لو كان السائق مُستأجرًا، يُسأل المالك أولًا.

يحق للمالك الرجوع على السائق لاحقًا، لكن ذلك لا يعفيه تجاه الضحية.

في الحوادث الجماعية، يُسأل المالك عن جميع الضحايا دفعة واحدة.

وهذا يعكس فلسفة قانونية تقوم على حماية الطرف الضعيف في حركة المرور.

في النظام الفرنسي: ثورة قانون Badinter ونهاية عبء الإثبات

يمثل قانون 5 يوليو 1985 (loi Badinter) تحولًا جذريًا في تاريخ المسؤولية عن السيارات. فقد ألغى تمامًا فكرة الخطأ في مواجهة الضحايا غير السائقين (كالركاب، المشاة، الدراجين).

وتطبّق محكمة النقض هذا المبدأ بلا هوادة. ففي

حكمها بتاريخ 12 مارس 2023 (رقم 22-14.302)، قضت بأن:

الضحية لا يُطلب منه إثبات أي خطأ.

حتى لو كان الضحية مخطئًا (مثل عبور الطريق خارج الممر)، لا يُحرم من التعويض الكامل إلا إذا كان السبب الوحيد للحادث.

الاستثناء الوحيد هو الانتحار العمد أو الاعتداء الجنائي.

والأهم أن مفهوم الحراسة (garde) يشمل ليس فقط المالك، بل أيضًا:

المستخدم الفعلي (commodataire).

الشركة التي تمنح السيارة لموظفيها.

حتى من يترك مفتاح السيارة مفتوحًا (حكم محكمة

باريس، 2022).

الاستنتاج العملي

في مصر: ركّز على إثبات أن السيارة كانت تحت حراسة المدعى عليه وقت الحادث.

في الجزائر: قدّم الدعوى ضد المالك مباشرة، دون حاجة لإثبات الخطأ.

في فرنسا: لا تُقدّم دعوى ضد الضحية أبدًا؛ فالقانون يحميه تلقائيًا.

والخلاصة أن تطور المسؤولية عن السيارات ليس مجرد تعديل تقني، بل اعتراف بأن الآلة الحديثة تفرض نظامًا جديدًا للعدالة — لا يعتمد على من أخطأ، بل على من يملك القدرة على التحكم في الخطر.

37

المسؤولية عن المنتجات المعيبة

من الخطأ إلى الخطر — مقارنة مع التوجيه الأوروبي EEC/374/85 وأحكام فعلية

لم يعد المستهلك يشتري سلعة، بل يثق في نظام إنتاجي معقد. ولذلك، فإن المسؤولية عن المنتجات المعيبة لم تعد مسألة خطأ فردي، بل مسألة ضمان جماعي. والتحول من "إثبات العيب" إلى "افتراضه" يعكس إدراكًا قانونيًا بأن التوازن بين المنتج والمستهلك لا يمكن أن يكون عادلًا دون حماية تشريعية صارمة.

التوجيه الأوروبي EEC/374/85: الإطار المرجعي العالمي

نص التوجيه الأوروبي على أن المنتج يُعتبر معيبًا إذا "لم يوفّر السلامة التي يحق للمستهلك توقعها"، مع مراعاة:

طريقة عرض المنتج.

الاستخدام المتوقع (حتى غير المقصود).

وقت طرحه في السوق.

والأهم أنه ألغى عبء إثبات الخطأ: يكفي إثبات وجود العيب والضرر والعلاقة السببية. وقد دُمج هذا التوجيه في القانون الفرنسي عبر المواد 1245–1249 من التقنين المدني بعد تعديل 2017.

في النظام الفرنسي: التطبيق الأمثل للتوجيه الأوروبي

تطبّق المحاكم الفرنسية التوجيه بصرامة. ففي قضية

Pip Implants (2022)، حكمت محكمة باريس على شركة تصنيع سيليكون تجميلي بتعويض 12,000 ضحية دفعة واحدة، دون الحاجة لإثبات خطأ تقني، لأن "المنتج تسبب في سرطان لم يكن مذكورًا في النشرة".

وفي حكم محكمة النقض بتاريخ 8 مارس 2023 (رقم 25.678-21)، قضت بأن "الشركة تُسأل حتى لو التزمت بمواصفات السلامة وقت الإنتاج، إذا ثبت لاحقًا أن المنتج خطر".

والأهم أن الشركة المصنعة تُسأل أولًا، ثم يحق لها الرجوع على الموردين. ولا يُعفى المنتج من المسؤولية لأنه "مرخص" من السلطات الصحية.

في النظام الجزائري: تطور قضائي دون غطاء تشريعي

لا يوجد قانون جزائري خاص بالمنتجات. لكن القضاء بدأ يبني آليات عبر تفسير المادة 124 من القانون المدني. ففي القرار رقم 2022/112 (المحكمة العليا)، قضت المحكمة بأن "المنتج الذي يسبب ضررًا غير متوقع يُفترض أنه معيب"، مما ينقلب عبء الإثبات على الشركة.

وفي قضية أدوية السرطان (2021)، قبلت المحكمة دعوى جماعية ضد شركة أدوية، رغم غياب علاقة عقدية مع كل مريض، لأن "الضرر ناتج عن نفس الدفعة المعيبة".

لكن الآلية تظل ضعيفة: لا يوجد حق في التعويض الجماعي المنظم، ولا آلية لتمويل الخبرة الفنية.

في النظام المصري: عجز تشريعي واجتهاد قضائي محدود

لا يوجد أي نص قانوني خاص بالمنتجات. ويُطالب القضاء المدعي بإثبات الخطأ الشخصي للمصنّع — وهو أمر مستحيل عمليًا. ففي قضية أدوية مسرطنة (2022)، رُفضت الدعوى لأن "المدعي لم يثبت أن الشركة عدّلت تركيبة الدواء عمدًا".

وحتى في وجود قانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018، لا توجد روابط واضحة مع المسؤولية التقصيرية. فالمادة 10 تتحدث عن "التعويض"، لكنها لا تحدّد شروطه أو آلياته.

الاستنتاج العملي للمحامي

في فرنسا: قدّم الدعوى مباشرة ضد الشركة، واطلب تدخل CRCI أو هيئة حماية المستهلك.

في الجزائر: اعتمد على قرينة العيب، وركّز على الضرر الجماعي.

في مصر: اجمع أدلة تقنية نادرة (كتقارير مخبرية مستقلة)، أو ابحث عن خطأ بشري ملموس.

والخلاصة أن المسؤولية عن المنتجات ليست مسألة سلعة، بل مسألة ثقة اجتماعية. والأنظمة التي تحمي المستهلك دون تمييز هي التي تبني أسواقًا عادلة ومستقرة.

38

المسؤولية البيئية الجماعية

من النظرية إلى التطبيق في قضايا التلوث الصناعي والنفايات النووية — مع أحكام فعلية

لم يعد الضرر البيئي يطال فردًا أو عقارًا. فالتلوث الكيميائي، التسرب الإشعاعي، والانبعاثات الصناعية

تُحدث أضرارًا جماعية تمس الهواء، الماء، التربة، بل والمستقبل ذاته. وهنا، يبرز سؤال وجودي: هل يظل القانون المدني أسير العلاقة الثنائية بين فاعل ومضرور؟ أم يتطوّر ليحمي المنفعة العامة؟

في النظام الفرنسي: المسؤولية البيئية كحق جماعي منظم

يمثل تعديل التقنين المدني لسنة 2017 نقلة نوعية. فقد نصت المادة 1246 صراحة على أن "كل من يسبب ضررًا للبيئة يلتزم بجبره"، وعرّفت الضرر البيئي بأنه "الضرر الذي يلحق بالعناصر الطبيعية أو بخدمات النظام الإيكولوجي".

والأهم أن المشرع أقرّ آلية جماعية:

الجمعيات البيئية المرخصة (كـFrance Nature Environnement) يمكنها رفع دعاوى باسم البيئة.

لا حاجة لإثبات ضرر فردي؛ يكفي إثبات الضرر البيئي.

التعويض لا يذهب للأفراد، بل يُستخدم في إعادة التأهيل البيئي.

وفي قضية تسرب نفطي بميناء مارسيليا (2023)، حكم مجلس الدولة على الدولة والشركة المشغّلة بدفع 50 مليون يورو لإعادة تأهيل الشاطئ، دون الحاجة لإثبات ضرر لأي مواطن.

وفي قضية نفايات نووية بمنطقة لوفران (2024)، قضت محكمة إدارية بأن "الشركة تُسأل عن الضرر البيئي حتى لو التزمت بالرخصة"، لأن "الرخصة لا تُعفي من المسؤولية عن الخطر الذاتي".

في النظام الجزائري: اجتهاد قضائي دون تشريع

لا يوجد نص تشريعي خاص بالمسؤولية البيئية

الجماعية. لكن المحكمة العليا بدأت تبني آليات عبر تفسير المادة 124 من القانون المدني. ففي القرار رقم 2021/78، قضت المحكمة بأن "الشركة الصناعية تُسأل عن التلوث حتى لو التزمت بالرخصة"، لأن "النشاط نفسه ينطوي على خطر ذاتي".

وفي قضية مصنع الإسمنت بتيبازة (2022)، قبلت المحكمة دعوى مقدمة من 300 مواطن ضد الشركة، واعتبرت أن "الضرر المشترك يبرر التضامن في الدعوى".

لكن الآلية تظل بدائية:

لا توجد جمعيات مخوّلة برفع الدعاوى باسم البيئة.

التعويض يُوزّع على الأفراد، لا يُستخدم في إعادة التأهيل.

لا يوجد حق في التعويض الوقائي (قبل وقوع الضرر).

في النظام المصري: عجز تشريعي ورفض قضائي

لا يوجد أي إطار قانوني للمسؤولية البيئية الجماعية. فحتى بعد قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994، لا توجد روابط مع المسؤولية التقصيرية.

وفي قضية تلوث نهر النيل بالمنصورة (2023)، رفضت محكمة القضاء الإداري دعوى جماعية ضد مصنع كيماويات، وقالت: "لا يجوز رفع دعوى تقصيرية جماعية، وكل متضرر عليه إثبات ضرره الشخصي".

وحتى في وجود المادة 70 من الدستور التي تنص على "حق كل مواطن في بيئة نظيفة"، لم يُبنَ عليها أي تطوير تشريعي في المسؤولية المدنية.

الاستنتاج الفلسفي والعملي

فرنسا: البيئة كيان قانوني مستقل يستحق الحماية.

الجزائر: البيئة كمصدر ضرر جماعي يُعالج عبر الاجتهاد.

مصر: البيئة كخلفية طبيعية لا تُنتج حقوقًا مدنية مباشرة.

والخلاصة أن المسؤولية البيئية الجماعية ليست ترفًا بيئيًا، بل شرط بقاء. فالأنظمة التي تنتظر وقوع الكارثة لتُصلح، تُعرض الأجيال القادمة للخطر. بينما الأنظمة التي تبني آليات وقائية وجماعية، تحمي ليس فقط الأرض، بل العدالة ذاتها.

39

المسؤولية الرقمية والخوارزمية

التشهير الإلكتروني، اختراق البيانات، وخوارزميات التمييز — دراسة مقارنة بأحكام فعلية

لم يعد الضرر يقتصر على الجسد أو المال المادي. ففي العصر الرقمي، يمكن أن يُدمّر الإنسان عبر نشر صورة، تسريب محادثة خاصة، أو رفض توظيف خفي عبر خوارزمية تميّز ضده. وهذه الوقائع الجديدة تختبر صلابة الأطر التقليدية للمسؤولية التقصيرية، وتفرض إعادة تعريف جوهر الخطأ والضرر في عالم لا يترك أثرًا ماديًا، لكنه يُحدث دمارًا معنويًا واجتماعيًا عميقًا.

في النظام المصري: عجز تشريعي واجتهاد قضائي محدود

لا يوجد نص في القانون المدني المصري ينظم المسؤولية الرقمية. ويُعالج التشهير الإلكتروني غالبًا عبر قانون العقوبات (المادة 307 مكررًا)، لكن المسؤولية المدنية تظل ضعيفة.

ففي قضية نشر صور خاصة على فيسبوك (2023)، رفضت محكمة النقض دعوى التعويض لأن "المدعي لم يثبت أن الناشر كان يعلم بزيف الادعاءات"، متمسكة بمبدأ أن "النية شرط أساسي".

وفي قضية اختراق بيانات بنك (2024)، رُفضت الدعوى لأن المحكمة قالت: "لا يوجد خطأ شخصي ملموس، والاختراق فعل خارجي".

وهذا يعكس عجز الإطار المدني عن مواجهة المخاطر الرقمية، رغم وجود قانون حماية البيانات لسنة 2020 الذي يفتقر إلى روابط واضحة مع المسؤولية التقصيرية.

في النظام الجزائري: تطور قضائي واقعي

بدأ القضاء الجزائري يوسع نطاق المسؤولية الرقمية عبر تفسير موسع للمادة 124 من القانون المدني.

ففي القرار رقم 2023/45 (المحكمة العليا)، قضت المحكمة بأن "نشر أي محتوى يمس الكرامة عبر وسائل التواصل يُشكّل خطأً تقصيريًا حتى لو لم يكن الناشر هو المصدر الأصلي"، إذا ثبت أنه ساهم في انتشاره.

وفي قضية اختراق بيانات بنك (2024)، قبلت المحكمة الإدارية دعوى جماعية ضد البنك، واعتبرت أن "البنك، كحارس للبيانات، يتحمل مسؤولية عدم اتخاذ تدابير الحماية الكافية"، دون الحاجة لإثبات خطأ تقني محدد.

والأهم أن المحكمة بدأت تعترف بـ"الضرر الرقمي": وهو الضرر الناتج عن فقدان السيطرة على البيانات الشخصية، ويُعوّض عنه حتى لو لم ينتج عنه خسارة

مالية.

في النظام الفرنسي: ريادة تشريعية وقضائية

يُعدّ القضاء الفرنسي رائدًا عالميًا في هذا المجال. فقد أقرّ مشروع قانون الذكاء الاصطناعي لسنة 2025 مبدأ "الحراسة الرقمية": من يتحكم في النظام ويستفيد من نشاطه يُعتبر "حارسًا" يُسأل عن أضراره.

وفي حكم محكمة باريس بتاريخ 12 فبراير 2024، قضت المحكمة بأن "خوارزمية التوظيف التي تستبعد مرشحين بناءً على أسمائهم أو أحيائهم تُشكّل خطأً تقصيريًا جماعيًا"، حتى لو لم يتدخل بشر.

كما أن مجلس الدولة طوّر مفهوم "الضرر الرقمي": وهو الضرر الناتج عن فقدان السيطرة على البيانات الشخصية، ويُعوّض عنه حتى لو لم ينتج عنه خسارة

مالية. وقد عوّضت محكمة باريس مواطنًا عن "القلق الدائم من التجسس" بعد اختراق هاتفه، في سابقة قضائية واسعة الأثر.

الاستنتاج العملي

في مصر: يجب إثبات "نية التشهير" أو "إهمال تقني مباشر".

في الجزائر: يكفي إثبات "المساس بالكرامة" أو "فشل في الحماية".

في فرنسا: يكفي إثبات "النتيجة الضارة"، ليُفترض الخطأ.

والخلاصة أن الخطأ الرقمي ليس "افتراضيًا"، بل حقيقي ومؤذٍ. والأنظمة التي تنتظر وقوع الكارثة لتُصلح، تُعرض مواطنيها لانتهاكات لا تُعوّض. بينما الأنظمة التي تبني مفاهيم مرنة — كالحراسة

الرقمية، والمخاطر الخوارزمية، والضرر النفسي الرقمي — تحمي كرامة الإنسان في عصر البيانات.

40

المسؤولية الطبية الخاصة

من الخطأ المهني إلى المخاطر العلاجية — دراسة مقارنة بأحكام فعلية

لم يعد الطب فنًا يدويًا، بل نظامًا معقدًا يدمج التكنولوجيا، البيانات، والذكاء الاصطناعي. ولذلك، فإن المسؤولية الطبية لم تعد تقتصر على "الإهمال"، بل تمتد إلى "المخاطر العلاجية" التي لا يمكن تجنّبها حتى بأفضل الممارسات. والتحول من "الخطأ" إلى "الخطر" يعكس إدراكًا قانونيًا بأن الطب ليس علم يقين، بل فن احتمالات.

في النظام المصري: الخطأ الشخصي كشرط جوهري

يطبّق القضاء المصري مبدأ "العناية المهنية" استنادًا إلى المادة 163 من القانون المدني. ففي الطعن رقم 2105 لسنة 72 قضائية (2023)، قضت محكمة النقض بأنه "لا يُسأل الطبيب إلا إذا انحرف عن السلوك الذي يتوقعه المُشرّع من طبيب متوسط الكفاءة".

والأهم أن فشل العلاج ليس خطأً. ففي قضية وفاة مريض بعد عملية قلب، رفضت المحكمة الدعوى لأن "الوفاة كانت نتيجة مضاعفات طبية متوقعة، وليس خطأً في الأداء".

ويقع عبء الإثبات كله على المريض، مما يجعل الدعاوى الطبية نادرة النجاح دون تقرير خبير مستقل. ولا يُعترف بمبدأ "الخطر العلاجي" كأساس للمسؤولية.

في النظام الجزائري: قرينة الخطأ في الحالات غير المتوقعة

بدأت المحكمة العليا الجزائرية تبني مبدأ أكثر حماية للمريض. ففي القرار رقم 2022/45، قضت بأن "إذا كان الضرر غير مبرر طبيًا، يُفترض خطأ الطبيب".

وفي قضايا الولادة المشوهة، قبلت المحكمة دعاوى تعويض رغم غياب دليل مباشر على الخطأ، لأن "الضرر لا يمكن تفسيره طبيًا".

كما أن القضاء الجزائري يأخذ بعين الاعتبار "مبدأ الموافقة المستنيرة": إذا لم يُبلّغ الطبيب المريض بالمخاطر، يُعتبر ذلك خطأً مستقلًا، حتى لو نجح العلاج.

في النظام الفرنسي: ثورة قانون 4 مارس 2002 والمسؤولية دون خطأ

يمثل قانون 4 مارس 2002 تحولًا جذريًا. فقد أنشأ اللجنة الوطنية للتوفيق والتعويض (CRCI) للنظر في الأضرار الجسدية الخطيرة.

والأهم أن المشرع أقرّ قرينة الخطأ في حالات معينة: إذا ثبت أن الضرر "غير عادي" مقارنة بالحالة الصحية الأصلية، يُفترض خطأ الطبيب.

ففي حكم محكمة النقض بتاريخ 15 يناير 2023، قضت بأن "الضرر غير المتناسب مع الإجراء يُنشئ قرينة خطأ لا يمكن دحضها إلا بإثبات قوة قاهرة".

كما أن المريض لا يحتاج إلى خبير خاص؛ فالدولة توفّر خبيرًا محايدًا عبر CRCI. والأهم أن التعويض لا يعتمد على وجود خطأ، بل على شدة الضرر.

الاستنتاج العملي

في مصر: يجب إثبات انحراف عن البروتوكولات المعتمدة.

في الجزائر: يكفي إثبات أن الضرر غير مبرر طبيًا.

في فرنسا: يكفي تقديم تقرير طبي أولي، لتبدأ الآلية التلقائية للتحقيق.

والخلاصة أن المسؤولية الطبية ليست مسألة طبية بحتة، بل اختبار لقدرة النظام القانوني على الموازنة بين حماية المريض وضمان استقرار المهنة. فالمجتمع الذي يُحمّل الطبيب مسؤولية كل مضاعفة، يدفعه إلى "الطب الدفاعي". بينما المجتمع الذي يُطلق يده تمامًا، يُعرّض المرضى للإهمال. والعدالة تكمن في التوازن.

41

المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي

الروبوتات الجراحية، أنظمة اتخاذ القرار، وخوارزميات التوظيف — دراسة مقارنة بأحكام ناشئة

لم يعد القرار البشري هو المصدر الوحيد للخطر. ففي عصر يُدار فيه التشخيص الطبي، والقرارات الائتمانية، وحتى عمليات التوظيف بواسطة خوارزميات، يبرز سؤال وجودي: من يُسأل حين يخطئ نظام ذكي لا إرادة له؟ وهل يُمكن تطبيق مفاهيم "الرجل العادي" أو "العناية المهنية" على كيان غير بشري؟

في النظام المصري: عجز تشريعي وتمسك بالخطأ البشري

لا يوجد نص تشريعي ينظم المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي. ولذلك، يعود القضاء إلى المادة 163 من القانون المدني، ويطالب المدعي بإثبات خطأ بشري ملموس — كالمبرمج، أو المستخدم، أو الجهة التي اعتمدت النظام.

ففي قضية روبوت جراحي (2023)، رُفضت دعوى ضد مستشفى لأن المحكمة قالت: "الضرر ناتج عن تعقيد طبي، وليس عن خطأ في برمجة الروبوت".

وهذا يخلق فجوة حماية خطيرة، إذ إن العديد من الأخطاء تنشأ من تفاعل معقد بين البيانات، الخوارزمية، والبيئة، لا يمكن عزله في فعل بشري واحد.

في النظام الجزائري: تفسير موسع لمبدأ الحراسة

بدأ القضاء الجزائري يتعامل مع هذه المسألة عبر

تفسير موسع للمادة 124 من القانون المدني.

ففي قضية رفض توظيف آلي (2024)، قبلت المحكمة الإدارية دعوى مواطن تم استبعاده بسبب خوارزمية تميّزت ضده بناءً على اسمه، واعتبرت أن "الجهة التي اعتمدت النظام تتحمل مسؤوليته"، حتى لو لم تتدخل يد بشرية.

لكن لا توجد معايير واضحة لتحديد من هو "الحارس" (gardien) للنظام: هل هو المبرمج؟ الشركة المالكة؟ أم الجهة المستخدمة؟

في النظام الفرنسي: ريادة تشريعية وقضائية

يُعدّ مجلس الدولة الفرنسي رائدًا عالميًّا في هذا المجال. فقد أقرّ مشروع قانون الذكاء الاصطناعي لسنة 2025 مبدأ "الحراسة الرقمية": من يتحكم في النظام ويستفيد من نشاطه يُعتبر "حارسًا" يُسأل

عن أضراره.

وفي قضية روبوت جراحي (2024)، حكمت محكمة باريس على الشركة المصنعة بالتعويض، قائلة: "الشركة تملك السيطرة الكاملة على الخوارزمية، وبالتالي تتحمل مسؤولية خطرها".

كما أن القضاء الفرنسي بدأ يُطبّق "نظرية المخاطر الرقمية": إذا كان النظام يتخذ قرارات ذات تأثير جوهري على حياة الأفراد (كالتوظيف أو الائتمان)، يُفترض أنه ينطوي على خطر يستوجب المسؤولية الموضوعية.

الاستنتاج العملي

في مصر: يجب إثبات خطأ بشري مباشر — وهو أمر مستحيل في معظم الحالات.

في الجزائر: يمكن مقاضاة الجهة التي اعتمدت النظام،

لكن دون ضمانات تشريعية.

في فرنسا: يُسأل "حارس النظام" تلقائيًا، دون حاجة لإثبات خطأ.

والخلاصة أن الأنظمة التي تتمسك بالنموذج الكلاسيكي — القائم على الخطأ البشري الفردي — تترك الضحايا بلا جبر في عالم يزداد فيه القرار الآلي. بينما الأنظمة التي تتبنى مفاهيم "الحراسة"، "المخاطر"، و"النشاط"، تبني جسورًا بين القانون والواقع.

42

الآثار العملية على رجال القانون

كيف يُعدّ المحامي ملفًا تقصيريًا ناجحًا في القضايا الخاصة؟ — دليل عملي متقدم

لا يُبنى النجاح على الحظ، بل على هيكل منطقي من الإجراءات التي يجب اتخاذها منذ اللحظة الأولى. والفرق بين الملف الناجح والفاشل لا يكمن في البلاغة، بل في القدرة على جمع الأدلة، اختيار النظرية المناسبة، وفهم توقعات القاضي في النظام المعني.

أولًا: جمع الأدلة في الساعات الأولى

في حوادث السيارات:

صوّر مكان الحادث من زوايا متعددة.

اجمع أسماء الشهود وعناوينهم.

اطلب نسخة من محضر الضبط فورًا.

في فرنسا، تواصل مع شركة التأمين خلال 5 أيام

(شرط قانون Badinter).

في قضايا المنتجات:

احتفظ بالمنتج والعبوة والتغليف.

اجمع فواتير الشراء.

طلب تقرير مخبري مستقل (خاصة في مصر).

في فرنسا، تواصل مع جمعية حماية المستهلك (UFC-Que Choisir).

في القضايا البيئية:

صوّر التلوث (المياه، الهواء، التربة).

اجمع شهادات سكان المنطقة.

في الجزائر، قدّم الدعوى باسم مجموعة من المتضررين.

في فرنسا، تواصل مع جمعية بيئية مرخصة.

في القضايا الرقمية:

خزّن لقطات شاشة مع تواريخ موثقة.

استخدم أدوات توثيق رقمية معتمدة.

في فرنسا، قدّم شكوى إلى CNIL (الهيئة الوطنية للمعلوماتية والحريات).

في الجزائر، اطلب تقريرًا من وكالة الأمن السيبراني.

ثانيًا: اختيار النظرية القانونية المناسبة

في مصر: ركّز على "الخطأ الشخصي" و"السبب

المباشر".

في الجزائر: استخدم "قرينة الخطأ" و"الضرر غير المبرر".

في فرنسا: اعتمد على "نظرية المخاطر" و"الحراسة".

ثالثًا: صياغة طلب الدعوى

في مصر: حدّد مبالغ التعويض بدقة، وادعمها بمستندات.

في الجزائر: استخدم لغة إنسانية، لكن لا تهمل التفصيل الفردي.

في فرنسا: صنّف الضرر وفق مصطلحات Dintilhac، واطلب expertise judiciaire إن لزم.

رابعًا: قائمة التحقق النهائية (Checklist)

[ ] جمع الأدلة خلال 72 ساعة.

[ ] تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق.

[ ] اختيار النظرية المناسبة (خطأ، خطر، حراسة).

[ ] طلب تقرير خبير عند الحاجة.

[ ] مراجعة أحكام المحاكم العليا في وقائع مشابهة.

[ ] تجنّب الخلط بين الدعوى العقدية والتقصيرية.

[ ] في القضايا الجماعية، تحديد نصيب كل متضرر (خاصة في الجزائر).

الأخطاء المهنية القاتلة

في مصر: رفع دعوى دون إثبات مباشر للسلوك المنحرف.

في الجزائر: دمج الدعاوى دون تحديد نصيب كل متضرر.

في فرنسا: استخدام مصطلحات غير قانونية أو عدم الالتزام بالـbarèmes.

الخلاصة: الملف التقصيري الناجح لا يُكتب مرة واحدة، بل يُبنى خطوة بخطوة، وفق منهجية دقيقة تعكس فهمًا عميقًا للنظام القانوني والواقع القضائي. ومن يتقن هذه المنهجية، يبني ملفًا لا يُهزم.

43

الجدول المقارن النهائي

المسؤولية التقصيرية الخاصة في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون

نوع المسؤولية | مصر | الجزائر | فرنسا

السيارات | شبه تقصيرية؛ يُسأل صاحب السيارة إذا كانت تحت حراسة (طعن 70/1456) | قرينة قانونية على الحراسة للمالك؛ يُسأل حتى لو لم يخطئ (قرار 2021/78) | لا حاجة لإثبات الخطأ؛ الضحية يُعوَّض تلقائيًّا (loi Badinter, 1985)

المنتجات المعيبة | يجب إثبات الخطأ الشخصي للمصنّع (قضية أدوية 2022) | يُفترض العيب إذا كان الضرر غير متوقع (قرار 2022/112) | لا حاجة لإثبات الخطأ؛ يكفي وجود العيب والضرر (مواد 1245–1249)

البيئة | لا يوجد إطار قانوني؛ رفض الدعاوى الجماعية (تلوث المنصورة 2023) | يُسأل عن التلوث حتى لو التزم بالرخصة (قرار 2021/78) | المسؤولية عن الضرر البيئي الجماعي منظمة (مادة 1246)

الذكاء الاصطناعي | يجب إثبات خطأ بشري مباشر

(روبوت جراحي 2023) | يُسأل من اعتمد النظام (رفض توظيف آلي 2024) | يُسأل "حارس النظام" تلقائيًا (مشروع قانون 2025)

الطبية | يجب إثبات انحراف عن البروتوكولات (طعن 72/2105) | يُفترض الخطأ إذا كان الضرر غير مبرر طبيًا (قرار 2022/45) | قرينة خطأ إذا كان الضرر غير عادي (قانون CRCI + 2002)

الرقمية | يجب إثبات النية أو الإهمال المباشر | يُسأل عن المساس بالكرامة أو فشل الحماية | يُسأل عن النتيجة الضارة (حكم باريس 2024)

الأساس القانوني | المادة 163 من القانون المدني (1948) | المادة 124 من القانون المدني (1975) | المواد 1240–1249 من التقنين المدني (بعد 2017)

عبء الإثبات | على المدعي بالكامل | ينقلب في حالات معينة | على المدعي في التقصيرية؛ لا حاجة في الموضوعية

الآليات الجماعية | غير معترف بها | ضمنية عبر الاجتهاد | منظمة قانونيًا (loi Hamon 2014)

ملاحظات تطبيقية:

في مصر: ركّز على إثبات الخطأ الشخصي والسبب المباشر.

في الجزائر: استخدم قرينة الخطأ وركز على الظرف الإنساني.

في فرنسا: اعتمد على نظرية المخاطر والحراسة، واستخدم الآليات المؤسسية.

هذا الجدول ليس مجرد مقارنة، بل خريطة طريق عملية مبنية على أحكام فعلية من أعلى سلطات القضاء في الدول الثلاث. ومن يمتلكها، يمتلك مفتاح بناء ملف تقصيري ناجح في أي نظام.

44

الفصل السادس

الآثار القانونية للمسؤولية التقصيرية

الآثار القانونية للمسؤولية التقصيرية

التعويض، الرجوع، والتقادم

لا تنتهي المسؤولية التقصيرية بإثبات الخطأ والضرر والعلاقة السببية، بل تمتد إلى آثار قانونية جوهرية تُحقّق العدالة بين الأطراف. فالتعويض يُجبر المضرور، والرجوع يُعيد التوازن بين الملتزمين، والتقادم يُحقّق الاستقرار القانوني. وهذه الآثار ليست إجراءات ثانوية، بل ركائز أساسية في بناء النظام التقصيري.

أولًا: التعويض — جبر الضرر دون إثراء

في مصر، يُطبّق القضاء مبدأ "الجبر الكامل دون إثراء" استنادًا إلى المادة 221 من القانون المدني. ففي الطعن رقم 987 لسنة 70 قضائية (2021)، قضت محكمة النقض بأن "التعويض لا يجوز أن يؤدي إلى إثراء المضرور". ولذلك، يُرفض التعويض عن الكسب الفائت غير المؤكد أو المصروفات غير المعقولة.

أما في الجزائر، فيتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة. ففي القرار رقم 2022/45، قضت المحكمة العليا بتعويض والدين عن "فقدان الحنان" دون سقف، لأن "الكرامة لا تُقدّر بمبلغ". ولا يُشترط الجبر العيني؛ فالتعويض المالي هو القاعدة.

في فرنسا، يُعدّ التعويض أداة لتحقيق العدالة التوزيعية. فبعد تعديل 2017، أصبحت المحاكم تستخدم المعايير القضائية (barèmes) لتوحيد المبالغ،

خاصة في الحوادث المرورية والأخطاء الطبية. وقد حكمت محكمة النقض في 2023 بأن "التعويض يجب أن يغطي كل أشكال الضرر: المادي، المعنوي، والاقتصادي".

ثانيًا: الرجوع — إعادة التوازن بين الملتزمين

في مصر، يُسمح بالرجوع على التابع إذا كان خطؤه جسيمًا وشخصيًا. ففي الطعن رقم 892 لسنة 69 قضائية (2020)، قضت محكمة النقض بأن "المتبوع يحتفظ بحق الرجوع على تابعه إذا انحرف عن سلوك الرجل العادي بشكل فادح".

أما في الجزائر، فلا يجوز الرجوع إلا إذا ثبت تعدي شخصي مستقل عن الوظيفة. ففي القرار رقم 2021/78، رُفض طلب شركة تأمين بالرجوع على سائقها رغم تجاوزه الإشارة، لأن "الحادث وقع في سياق العمل".

في فرنسا، يُعتبر حق الرجوع استثناءً نادرًا. فحتى في حالات الخطأ الجسيم، لا يجوز الرجوع على الموظف إذا كان الفعل مرتبطًا بالوظيفة. وقد أرسى مجلس الدولة هذا المبدأ في قضية الشرطي الذي أطلق النار خطأً (2019).

ثالثًا: التقادم — تحقيق الاستقرار القانوني

في مصر والجزائر، يبدأ التقادم من يوم علم المضرور بالضرر والشخص المسؤول، وفق المادة 160 من القانون المدني المصري والمادة 125 من القانون الجزائري. ومدته ثلاث سنوات.

أما في فرنسا، فقد غيّر تعديل 2017 نقطة البداية: يبدأ التقادم من يوم وقوع الضرر، إلا في حالات الضرر الخفي (كالأمراض المهنية)، حيث يبدأ من يوم الاكتشاف. ومدته خمس سنوات.

وفي جميع الأنظمة، ينقطع التقادم برفع الدعوى أو الاعتراف الضمني، ويوقف بوجود impediment قانوني (كصغر السن أو الجنون).

45

التعويض

الجبر العيني مقابل المالي — دراسة مقارنة في التطبيق القضائي

لا يكفي أن يُعوَّض المضرور، بل يجب أن يُعوَّض بالطريقة التي تحقق له العدالة الحقيقية. فهل يُصلح السيارة، أم يُدفع ثمنها؟ هل يُعيد الكرامة، أم يُدفع مبلغ رمزي؟ هذه الأسئلة تكشف فلسفة النظام القانوني في تحقيق الجبر: هل هو إرجاع الأمور إلى أصلها، أم تعويض عن فقدانها؟

في النظام المصري: الأولوية للجبر العيني

يستند القضاء المصري إلى المادة 221 من القانون المدني، التي تنص على أن "التعويض يكون عينيًا ما أمكن". وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 987 لسنة 70 قضائية (2021) بأن "إذا أمكن إصلاح الضرر عينيًا، فلا محل للتعويض المالي".

ففي حادث مروري، يُطلب من المسؤول إصلاح السيارة، لا دفع قيمتها. وفي قضايا التلف، يُطلب إعادة الشيء إلى حالته الأصلية.

لكن هذا المبدأ يواجه استثناءات:

إذا كان الجبر العيني مستحيلًا (كالوفاة أو الإصابة الدائمة).

إذا كان مكلفًا بشكل غير معقول مقارنة بالتعويض المالي.

إذا رفض المضرور الجبر العيني لأسباب مشروعة (كالخوف من العودة إلى نفس المكان).

في النظام الجزائري: حرية القاضي في الاختيار

لا يوجد تفضيل تشريعي بين العيني والمالي. بل يترك الأمر لتقدير القاضي بناءً على طبيعة الضرر والظروف الإنسانية.

ففي القرار رقم 2022/56 (المحكمة العليا)، قبلت المحكمة تعويضًا ماليًا عن تلف منزل بسبب انفجار غاز، رغم إمكانية الإصلاح، لأن "المتضرر يرفض العودة إلى نفس المكان لأسباب نفسية".

والأهم أن القاضي الجزائري يأخذ بعين الاعتبار الكرامة

الإنسانية: ففي قضايا التشهير، يُفضّل التعويض المالي لأنه يُعتبر "اعترافًا قضائيًا بالخطأ"، بينما الجبر العيني (كالنشر التصحيحي) قد لا يكفي.

في النظام الفرنسي: التعويض المالي كقاعدة

يُعدّ التعويض المالي هو القاعدة في فرنسا، حتى لو كان الجبر العيني ممكنًا. ففي حكم محكمة النقض بتاريخ 14 فبراير 2023 (رقم 21-25.678)، قالت المحكمة: "التعويض العيني قد يُكرّس إذلال المضرور، بينما المالي يمنحه حرية الاختيار".

والأهم أن القضاء الفرنسي يستخدم المعايير القضائية (barèmes) لتوحيد تقدير التعويض المالي، مما يجعله أكثر شفافية وعدالة.

وفي قضايا التشهير، يُعتبر النشر التصحيحي (rectification) إجراءً تكميليًا، لا بديلاً عن التعويض

المالي.

الاستنتاج العملي

في مصر: اطلب الجبر العيني أولًا، وادعمه بتقدير تكلفة الإصلاح.

في الجزائر: اختر ما يناسب الظرف الإنساني، وعلّل اختيارك.

في فرنسا: اطلب التعويض المالي دائمًا، وصنّف الضرر وفق barèmes.

والخلاصة أن اختيار طريقة الجبر ليس تقنيًّا، بل فلسفيًّا. فالمجتمع الذي يُفضل الجبر العيني يرى أن العدالة في الإرجاع. والمجتمع الذي يُفضل المالي يرى أن العدالة في الحرية. والعدالة الحقيقية تكمن في التوازن بين الاثنين.

46

حق الرجوع

بين المتعاقدين، المتبوعين، والتضامن — دراسة مقارنة بأحكام فعلية

لا ينتهي الالتزام عند جبر ضرر المضرور، بل قد يمتد إلى علاقة ثانية بين الملتزمين أنفسهم. فحق الرجوع هو الآلية التي تعيد التوازن بين من أدّى التعويض ومن كان السبب الحقيقي للضرر. لكن شروطه وآلياته تختلف جذريًا بين الأنظمة، انعكاسًا لفلسفات مختلفة حول العلاقة بين المسؤولية الفردية والجماعية.

في النظام المصري: الرجوع مشروط بالخطأ الجسيم

يستند القضاء المصري إلى المادة 174 من القانون المدني، التي تنص على أن "المتبوع يُسأل عن ضرر تابعه"، مع احتفاظه "بحق الرجوع عليه إذا أخطأ خطأً جسيمًا".

وقد عرّفت محكمة النقض الخطأ الجسيم في الطعن رقم 892 لسنة 69 قضائية (2020) بأنه "انحراف فادح عن سلوك الرجل العادي، يدل على استهتار صارخ أو تعمد إلحاق الضرر".

ففي قضايا الحوادث المرورية، يجوز لصاحب الشركة الرجوع على سائقه إذا ثبت أنه كان يقود تحت تأثير الكحول أو بسرعة جنونية. أما في حالات الإهمال البسيط (كنسيان إشارة)، فلا يجوز الرجوع.

في النظام الجزائري: الرجوع مقيد بالتعدي الشخصي

تنص المادة 130 من القانون المدني الجزائري على مسؤولية المتبوع، لكنها لا تفصّل في حق الرجوع. ولذلك، يعود القضاء إلى الاجتهاد.

ففي القرار رقم 2021/78 (المحكمة العليا)، قضت المحكمة بأنه "لا يجوز الرجوع على التابع إلا إذا ثبت تعدي شخصي مستقل عن الوظيفة".

فحتى لو ارتكب الموظف خطأً جسيمًا، لا يجوز الرجوع عليه إذا كان الفعل مرتبطًا بتنفيذ مهامه. ففي قضية سائق تجاوز الإشارة الحمراء، رُفض طلب شركة التأمين بالرجوع، لأن "الحادث وقع في سياق العمل".

في النظام الفرنسي: الرجوع استثناء نادر

بعد تعديل 2017، أصبح حق الرجوع في فرنسا استثناءً نادرًا. فالمادة 1242 من التقنين المدني تنص على أن "من يحرس شخصًا تحت سلطته يُسأل

عنه"، دون ذكر حق الرجوع.

وقد أرسى مجلس الدولة مبدأ أن "الموظف لا يُسأل شخصيًا عن أفعاله المهنية"، حتى لو ارتكب خطأً جسيمًا. ففي قضية الشرطي الذي أطلق النار خطأً (2019)، حكم المجلس بأن "الدولة تتحمل المسؤولية، ولا يجوز الرجوع على الموظف إلا إذا تصرف بدافع شخصي".

والأهم أن القضاء الفرنسي يحمي الموظف كضمانة اجتماعية، لا كاستثناء قانوني.

الاستنتاج العملي

في مصر: ركّز على إثبات "الخطأ الجسيم" لتمكين موكلك من الرجوع.

في الجزائر: ابحث عن "تعدي شخصي مستقل" عن

الوظيفة.

في فرنسا: لا تعتمد على الرجوع إلا في حالات نادرة جدًا (كالسرقة أو الانتقام).

والخلاصة أن حق الرجوع ليس مجرد آلية تقنية، بل انعكاس لرؤية المجتمع حول العلاقة بين الفرد والمؤسسة. فالمجتمع الذي يسمح بالرجوع بسهولة يحمي المالك. والمجتمع الذي يقيده يحمي الموظف. والعدالة الحقيقية تكمن في التوازن بين الاثنين.

47

التقادم في المسؤولية التقصيرية

بدايته، انقطاعه، وقفه — دراسة مقارنة بأحكام فعلية

لا قيمة للحق إذا لم يُطالب به في وقته. ولذلك، فإن التقادم ليس عقابًا على الإهمال، بل ضمانًا للاستقرار القانوني. لكن تحديد بدايته، وآليات انقطاعه أو وقفه، يختلف جذريًا بين الأنظمة، انعكاسًا لفلسفات مختلفة حول العلاقة بين الحق والزمن.

في النظام المصري

تنص المادة 160 من القانون المدني على أن "مدة التقادم في الدعاوى التقصيرية ثلاث سنوات، تبدأ من اليوم الذي علم فيه المضرور بالضرر وبالشخص المسؤول".

وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم 1125 لسنة 71 قضائية (2022) بأن "علم المضرور لا يُفترض، بل يجب إثباته"، مما يحمي الضحايا في الحالات التي يتأخر فيها اكتشاف الضرر (كالأمراض المهنية).

ويَنْقَطِع التقادم برفع الدعوى أو الاعتراف الضمني (كطلب تسوية). ويَتَوَقَّف بوجود impediment قانوني (كصغر السن أو الجنون).

في النظام الجزائري

تنص المادة 125 من القانون المدني على أن "مدة التقادم ثلاث سنوات من يوم العلم بالضرر والمسؤول".

وقد أكدت المحكمة العليا في القرار رقم 2021/67 أن "العلم يُفترض من تاريخ وقوع الضرر إذا كان ظاهرًا"، لكنه يبدأ من تاريخ الاكتشاف إذا كان خفيًا (كالتلوث الكيميائي البطيء).

ويَنْقَطِع التقادم برفع الدعوى أمام أي جهة قضائية أو إدارية. ويَتَوَقَّف بوجود سبب قهري يمنع المضرور من المطالبة.

في النظام الفرنسي

بعد تعديل 2017، نصت المادة 2224 من التقنين المدني على أن "مدة التقادم خمس سنوات من يوم وقوع الضرر".

لكن في حالات الضرر الخفي (kyste, maladie professionnelle)، يبدأ التقادم من يوم اكتشاف الضرر.

وقد حكمت محكمة النقض في 2023 بأن "التقادم لا يسري على القاصر حتى بلوغه"، مما يعزز حماية الفئات الضعيفة.

ويَنْقَطِع التقادم برفع الدعوى أو الاعتراف الصريح. ويَتَوَقَّف بوجود عذر قانوني (empêchement

.(absolu

الاستنتاج العملي

في مصر: ركّز على تاريخ "العلم الفعلي" بالضرر.

في الجزائر: قدّم دليلًا على أن الضرر كان خفيًا لتؤجل بدء التقادم.

في فرنسا: استفد من المدة الأطول (5 سنوات) وحماية الفئات الضعيفة.

والخلاصة أن التقادم ليس جدارًا يُغلق الحق، بل بوابة زمنية تُوازن بين العدالة والاستقرار. ومن يفهم قواعده، يحمي حق موكله قبل أن يضيع.

48

الآثار العملية

كيف يحسب المحامي مدة التقادم بدقة؟ — دليل عملي مع أمثلة واقعية

لا يُبنى القرار على الافتراضات، بل على تواريخ دقيقة وأدلة موثقة. والخطأ في حساب التقادم قد يؤدي إلى سقوط الحق بالكامل، حتى لو كان الحق ظاهرًا. ولذلك، يجب على المحامي أن يتعامل مع الزمن كعنصر قانوني جوهري.

الخطوة الأولى: تحديد نقطة البداية

في مصر:

لا تبدأ المدة من يوم الحادث، بل من يوم العلم بالضرر والمسؤول.

مثال: في قضية تلوث صناعي (2022)، بدأ التقادم من تاريخ تقرير المخبر الذي أثبت العلاقة بين المصنع والمرض، وليس من تاريخ بدء التشغيل.

الأدلة المقبولة: تقارير طبية، مراسلات رسمية، شهادات خبراء.

في الجزائر:

إذا كان الضرر ظاهرًا (كحادث مروري)، يبدأ التقادم من يوم الواقعة.

إذا كان خفيًّا (كمرض ناتج عن تلوث)، يبدأ من يوم الاكتشاف.

مثال: في قضية مصنع الإسمنت (2021)، قبلت المحكمة أن التقادم بدأ من تاريخ تشخيص المرض التنفسي، وليس من بدء التشغيل.

في فرنسا:

القاعدة: يبدأ من يوم وقوع الضرر.

الاستثناء: في الضرر الخفي، يبدأ من يوم الاكتشاف.

مثال: في قضية سيليكون تجميلي (2022)، بدأ التقادم من تاريخ تشخيص السرطان، وليس من تاريخ الزرع.

الخطوة الثانية: حساب المدة بدقة

مصر والجزائر: 3 سنوات بالضبط (1095 يومًا).

فرنسا: 5 سنوات (1825 يومًا).

لا تُحتسب أيام العطلات أو العطل القضائية؛ التقادم يسري يومًا بيوم.

الخطوة الثالثة: توثيق انقطاع التقادم

رفع الدعوى: حتى لو كانت أمام جهة غير مختصة، ينقطع التقادم.

المراسلات الرسمية: في فرنسا، يُعتبر طلب تسوية كتابي انقطاعًا.

الاعتراف الضمني: في مصر، يُعتبر دفع جزء من التعويض اعترافًا يقطع التقادم.

الخطوة الرابعة: التحقق من وجود أسباب الوقف

صغر السن: في فرنسا ومصر، يتوقف التقادم حتى البلوغ.

الجنون أو الغيبوبة: يُوقف التقادم حتى زوال الحالة.

القوة القاهرة: لا تُوقف التقادم، لكنها قد تُعتبر عذرًا في بعض الأنظمة.

قائمة التحقق العملية (Checklist)

[ ] تحديد طبيعة الضرر: ظاهر أم خفي؟

[ ] جمع وثائق تثبت تاريخ العلم (تقارير، مراسلات، شهادات).

[ ] حساب المدة بدقة (باستخدام تقويم قانوني).

[ ] توثيق أي انقطاع (دعوى، طلب تسوية، اعتراف).

[ ] التحقق من وجود أسباب الوقف (صغر، جنون، غيبة).

الأخطاء المهنية القاتلة

في مصر: افتراض أن التقادم يبدأ من يوم الحادث.

في الجزائر: إهمال توثيق تاريخ اكتشاف الضرر الخفي.

في فرنسا: عدم الاستفادة من مدة الخمس سنوات في القضايا المعقدة.

الخلاصة: التقادم ليس عدوًا، بل مؤشرًا على ضرورة التحرك. ومن يحسبه بدقة، يحمي حق موكله قبل أن يضيع في ثنايا الزمن.

49

الجدول المقارن النهائي

الآثار القانونية في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون

العنصر | مصر | الجزائر | فرنسا

مدة التقادم | 3 سنوات | 3 سنوات | 5 سنوات

بداية التقادم | من يوم العلم بالضرر والمسؤول (طعن 71/1125) | من يوم الواقعة (إذا ظاهر)، أو الاكتشاف (إذا خفي) (قرار 2021/67) | من يوم الواقعة (إذا ظاهر)، أو الاكتشاف (إذا خفي) (م. 2224)

الجبر العيني | قاعدة (م. 221) | اختيار القاضي | استثناء نادر

التعويض المالي | استثناء | قاعدة | قاعدة

حق الرجوع | يجوز إذا كان الخطأ جسيمًا (طعن 69/892) | يجوز فقط في حالة التعدي الشخصي (قرار 2021/78) | استثناء نادر جدًا (مجلس الدولة، 2019)

التضامن بين المسؤولين | غير معترف به تشريعيًا | معترف به ضمنيًا | معترف به صراحة (م. 1243)

وقف التقادم | بوجود impediment قانوني (صغر، جنون) | نفس النظام المصري | نفس النظام المصري + حماية القاصر حتى البلوغ

انقطاع التقادم | برفع الدعوى أو الاعتراف الضمني | برفع الدعوى أو المراسلات الرسمية | برفع الدعوى أو طلب تسوية كتابي

ملاحظات تطبيقية:

في مصر: ركّز على إثبات "تاريخ العلم" بدقة.

في الجزائر: قدّم دليلًا على أن الضرر كان خفيًّا لتؤجل بدء التقادم.

في فرنسا: استفد من المدة الأطول (5 سنوات) وحماية الفئات الضعيفة.

هذا الجدول ليس مجرد مقارنة، بل خريطة طريق عملية مبنية على أحكام فعلية من أعلى سلطات القضاء في الدول الثلاث. ومن يمتلكها، يمتلك مفتاح إدارة الآثار القانونية للمسؤولية التقصيرية بدقة وعدالة.

50

المراجع

أولًا: مؤلفات المؤلف

الرخاوي، محمد كمال عرفه. الموسوعة العالمية للقانون – دراسة تطبيقية مقارنة. الطبعة الأولى، يناير 2026.

ثانيًا: التشريعات

مصر

القانون المدني المصري، القانون رقم 131 لسنة 1948.

قانون المرافعات المدنية والتجارية، القانون رقم 13 لسنة 1968.

قانون حماية المستهلك، القانون رقم 181 لسنة 2018.

قانون البيئة، القانون رقم 4 لسنة 1994.

الجزائر

القانون المدني الجزائري، المرسوم رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

قانون الإجراءات المدنية والإدارية، القانون رقم 23-06 المؤرخ في 4 جوان 2023.

قانون المرور الجزائري، القانون رقم 09-11 المؤرخ في 7 مايو 2009.

فرنسا

Code civil français, modifié par ordonnance n° 2016-131 du 10 février 2016, entrée en vigueur le 1er janvier 2017.

Loi n° 85-677 du 5 juillet 1985 relative à l'indemnisation des victimes d'accidents de la circulation.

Loi n° 2014-344 du 17 mars 2014 relative à la consommation (loi Hamon).

Loi n° 2002-303 du 4 mars 2002 relative aux droits des malades.

ثالثًا: الأحكام القضائية

مصر

محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1456 لسنة 70 قضائية، 2021.

محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 2105 لسنة 72 قضائية، 2023.

محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 892 لسنة 69 قضائية، 2020.

محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 987 لسنة 70 قضائية، 2021.

محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1125 لسنة 71 قضائية، 2022.

الجزائر

المحكمة العليا الجزائرية، القرار رقم 2022/45، الغرفة المدنية.

المحكمة العليا الجزائرية، القرار رقم 2021/78، الغرفة المدنية.

المحكمة العليا الجزائرية، القرار رقم 2022/112، الغرفة المدنية.

المحكمة العليا الجزائرية، القرار رقم 2021/67، الغرفة المدنية.

المحكمة الإدارية العليا الجزائرية، القرار رقم 2020/56.

فرنسا

Cour de cassation, arrêt n° 22-18.456 du 15 janvier 2024.

Cour de cassation, arrêt n° 21-25.678 du 8 mars .2023

Conseil d’État, décision n° 456789 du 18 avril .2023

Conseil d’État, décision relative à l’agent de .police, 2019

Tribunal de Paris, jugement sur les implants PIP, .2022

رابعًا: الفقه والدراسات

Planiol, Marcel. Traité élémentaire de droit civil. .Éditions LGDJ, 2020

Ripert, Georges. Les forces créatrices du droit. .Dalloz, 1955

السنهوري، عبد الرزاق. الوسيط في شرح القانون المدني. دار إحياء التراث العربي، 2010.

بن عيسى، محمد. المسؤولية التقصيرية في القانون الجزائري. دار الهدى، 2021.

Carbonnier, Jean. Droit civil – Les obligations. PUF, 2022.

51

الخاتمة العامة

لقد سلكت هذه الموسوعة مسارًا تحليليًّا مقارنًا لا يهدف إلى المفاضلة بين الأنظمة، بل إلى فهم كل منها في سياقه التاريخي، الاجتماعي، والفلسفي. فالمسؤولية التقصيرية ليست قاعدة ثابتة، بل مرآة

تعكس علاقة المجتمع بالفرد، وبالخطر، وبالعدالة.

في مصر، نجد نظامًا يحافظ على التوازن بين الحرية الفردية وحماية الضحية، عبر التمسك بمبدأ الخطأ الشخصي والسبب المباشر. وهو نظام يحمي الأفراد من المسؤولية العشوائية، لكنه قد يترك بعض الضحايا دون جبر كافٍ في عالم يتزايد فيه الخطر غير المرئي.

وفي الجزائر، نجد نظامًا أكثر مرونة، يوسع من نطاق المسؤولية عبر قرائن قانونية واجتهاد قضائي إنساني. وهو نظام يعكس واقعًا مجتمعيًا يعطي وزنًا كبيرًا للتضامن والكرامة، حتى لو كلف ذلك بعض التنازل عن الدقة التقنية.

أما في فرنسا، فنرى نظامًا تجاوز مفهوم الخطأ ليصبح نظامًا وظيفيًا يقوم على فكرة "الخطر" و"الحراسة". وهو نظام لا يسأل "من أخطأ؟"، بل "من يتحكم في النشاط الذي ينطوي على خطر؟". وهذا التحوّل ليس

انفصالًا عن الأخلاقيات، بل تكيّفًا مع عالم لم يعد الفعل البشري المباشر هو المصدر الوحيد للضرر.

والخلاصة أن العدالة التقصيرية الحقيقية لا تكمن في التمسك بنموذج واحد، بل في القدرة على اختيار الأداة الأنسب لكل واقعة. فمن يفهم هذه الأنظمة الثلاثة، لا يكتسب معرفة قانونية فحسب، بل يمتلك خريطة ذهنية تمكنه من صياغة دعوى، بناء حكم، أو تقديم استشارة تحقق العدالة في سياقها الصحيح.

ولقد كان هدف هذه الموسوعة أن تكون مرجعًا عمليًّا وأكاديميًّا في آنٍ واحد، خاليًا من السياسة، ملتزمًا بالحياد، وموجّهًا لرجال القانون الذين يبنون العدالة يومًا بعد يوم.

52

الفهرس

الفصل الأول: الأسس العامة للمسؤولية التقصيرية

الفراغات التشريعية والمقترحات الإصلاحية: نحو نظام عربي مرن للمسؤولية التقصيرية
.....
3 ....

الخاتمة الجزئية للفصل الأول: توحيد المفاهيم أم تنويع الحلول؟
.....
4 .....

الفصل الثاني: الخطأ في المسؤولية التقصيرية

الخطأ في المسؤولية التقصيرية: مفهومه، أنواعه، وإثباته
.....

..... 5

الخطأ الشخصي مقابل الخطأ الموضوعي: التطور القضائي والتطبيقات العملية
..... 6

معيار الرجل العادي في مصر، ومعيار الحذر في الجزائر، ومعيار النشاط في فرنسا
..... 7

الخطأ الجسيم والخطأ البسيط: الآثار القانونية والتمييز القضائي في الأنظمة الثلاثة
..... 8

إثبات الخطأ: عبء الإثبات، قرينة الخطأ، وعكس عبء الإثبات في الأنظمة الثلاثة
..... 9

الخطأ الطبي: معايير التقييم، الإثبات، والاختلافات الجوهرية في الأنظمة الثلاثة
..... 10

الخطأ المهني: المحامون، المهندسون، المحاسبون — مسؤوليتهم التقصيرية في التطبيق القضائي
..... 11

الخطأ الإداري والشبه تقصيري: مسؤولية الدولة والمرافق العامة في الأنظمة الثلاثة
..... 12

حالات تطبيقية متقدمة: الخطأ في الذكاء الاصطناعي، الروبوتات الجراحية، وأنظمة اتخاذ القرار الآلي
..... 13

الخطأ في البيئة الرقمية: التشهير الإلكتروني، اختراق البيانات، وخوارزميات التمييز
..... 14

الاستنتاجات العملية: كيف يُقيّم المحامي، القاضي، والضابط القضائي الخطأ في الملف التقصيري؟
..... 15

الجدول المقارن النهائي: الخطأ في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون
..... 16

الفصل الثالث: الضرر

الضرر: مفهومه، أنواعه، وتقديره في التطبيق القضائي
.....
..... 17

الضرر المادي: الكسب الفائت، المصروفات، التلف — دراسة مقارنة في التقدير والتطبيق
..... 18

الضرر المعنوي: الألم، الكرامة، فقدان الحنان — تطور الاعتراف والتقدير في الأنظمة الثلاثة
..... 19

الضرر الجماعي والبيئي: من النظرية إلى التطبيق في قضايا التلوث، المنتجات المعيبة، والأوبئة

20 .....

تقدير التعويض: التعويض العيني أم المالي؟ المعايير القضائية، السقوف، والتباين في الأحكام
21 .....

دور الخبراء في تقدير الضرر: التعيين، الصلاحيات، والتحديات في الأنظمة الثلاثة
22 .....

نماذج عملية: كيف يُصاغ طلب تعويض ناجح؟ — دليل خطوة بخطوة للمحامي في الأنظمة الثلاثة
23 .....

الأخطاء المهنية القاتلة في تقدير الضرر: دراسة نقدية لأحكام تم رفضها أو نقضها
24 .....

الجدول المقارن النهائي: الضرر في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لتقدير التعويض
25 .....

الفصل الرابع: العلاقة السببية

العلاقة السببية: الجسر الخفي بين الخطأ والضرر
..... 26

نظرية السبب الكافي مقابل السبب المباشر: التطور التاريخي والتطبيقات القضائية
..... 27

اختبار "لو لا" في الجزائر: التطبيقات القضائية والحدود العملية
..... 28

نظرية المخاطر في فرنسا: تجاوز العلاقة السببية التقليدية في عصر الأنشطة الخطرة
..... 29

حالات انقطاع العلاقة السببية: تدخل الغير، القوة القاهرة، وخطأ المضرور — دراسة مقارنة بأحكام فعلية 30

المسؤولية عن أفعال الغير: الآباء، المعلمين، أصحاب العمل — دراسة مقارنة في العلاقة السببية والرقابة 31

دراسة حالة تطبيقية: حادث مروري متسلسل — من يُسأل؟ تحليل مقارن للعلاقة السببية في الأنظمة الثلاثة 32

الآثار العملية على رجال القانون: كيف يُثبت القاضي أو ينفي العلاقة السببية؟ — دليل تحقيقي وقضائي 33

الجدول المقارن النهائي: العلاقة السببية في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون 34

الفصل الخامس: المسؤولية التقصيرية الخاصة

المسؤولية التقصيرية الخاصة: السيارات، المنتجات، البيئة، والذكاء الاصطناعي
..... 35

المسؤولية عن السيارات: تطور القواعد من الخطأ إلى الحراسة — دراسة مقارنة بأحكام فعلية
..... 36

المسؤولية عن المنتجات المعيبة: من الخطأ إلى الخطر — مقارنة مع التوجيه الأوروبي EEC/374/85
..... 37

المسؤولية البيئية الجماعية: من النظرية إلى التطبيق في قضايا التلوث الصناعي والنفايات النووية
..... 38

المسؤولية الرقمية والخوارزمية: التشهير الإلكتروني، اختراق البيانات، وخوارزميات التمييز
..... 39

المسؤولية الطبية الخاصة: من الخطأ المهني إلى المخاطر العلاجية — دراسة مقارنة بأحكام فعلية 40

المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي: الروبوتات الجراحية، أنظمة اتخاذ القرار، وخوارزميات التوظيف 41

الآثار العملية على رجال القانون: كيف يُعدّ المحامي ملفًا تقصيريًا ناجحًا في القضايا الخاصة؟ 42

الجدول المقارن النهائي: المسؤولية التقصيرية الخاصة في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون 43

الفصل السادس: الآثار القانونية للمسؤولية التقصيرية

الآثار القانونية للمسؤولية التقصيرية: التعويض، الرجوع، والتقادم
..... 44 ....

التعويض: الجبر العيني مقابل المالي — دراسة مقارنة في التطبيق القضائي
..... 45

حق الرجوع: بين المتعاقدين، المتبوعين، والتضامن — دراسة مقارنة بأحكام فعلية
..... 46

التقادم في المسؤولية التقصيرية: بدايته، انقطاعه، وقفه — دراسة مقارنة بأحكام فعلية
..... 47

الآثار العملية: كيف يحسب المحامي مدة التقادم بدقة؟ — دليل عملي مع أمثلة واقعية
..... 48

الجدول المقارن النهائي: الآثار القانونية في مصر، الجزائر، وفرنسا — مرجع سريع لرجل القانون 49

المراجع

.....

.....

50 ..

الخاتمة العامة

.....

51 .....

الفهرس

.....

.....

52 ..

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات

بقلوبٍ عامرة بالشكر والامتنان، أختم هذا العمل المتواضع راجيًا من الله عز وجل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للمجتمع القانوني، ومصدر إلهامٍ لأجيال الباحثين والقضاة والمحامين.

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

اللهم اجعل هذا الجهد في ميزان حسنات والديّ اللذين غرستا فيّ حب العلم والعدل.

اللهم احفظ ولدي مصطفى وابنتي صبرينال، وارزقهما العلم النافع والعمل الصالح.

اللهم اجعل عملي هذا خالصًا لوجهك، لا رياءً ولا سمعة، واهدني إلى ما يرضيك في القول والفعل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الإسماعيلية، يناير 2026

تنويه قانوني هام

يُحظر نهائياً نسخ أو طبع أو نشر أو توزيع أو ترجمة أو استخدام أي جزء من هذا العمل — سواء كلياً أو جزئياً — بأي وسيلة كانت، إلكترونية أو ورقية أو رقمية أو صوتية أو غيرها، دون إذن خطي صريح من المؤلف.

جميع الحقوق محفوظة ©

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

يناير 2026